تَذْيِيلُ الدَّلَائِي
عَلَى تَسْهِيلِ الفَوَائِدِ وَتَكْمِيلِ المَقَاصِدِ
فِي كِتَابِه "نَتَائِجِ التَحْصِيلِ
فِي شَرْحِ كِتَابِ التَسْهِيلِ"

(دِرَاسَة تَحْلِيلِية)

إعداد

د. منال أبو المجد سلامة

مدرس اللغويات بقسم اللغة العربية

كلية التربية - جامعة المجمعة

المملكة العربية السعودية

تَذْيِيلُ الدَّلَائِي عَلَى تَسْهِيلِ الفَوَائِدِ وَتَكْمِيل المَقَاصِد فِي كتَابه "نَتَائِج التَحْصِيل فِي شَرْحِ كِتَاب التَسْهِيل" (دِرَاسَة تَحْلِيلِية)

منال أبو المجد سلامة بخيت.

قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة المجمعة، مدينة المجمعة، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: m.salama@mu.edu.sa

ملخص البحث :

هدفت الدراسة إلى دراسة تذييل الدلائي على كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لابن مالك في كتابه "نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل"(دراسة تحليلية)، حيث ذَيَّل الدلائي كل باب من أبواب النحو التي ذكرها ابن مالك بتنبيه أو خاتمة، مبينًة رأي الدلائي، وموقفه من الشارحين للتسهيل السابقين له، ومستعرضة لها بالبحث والتحليل. **ومن أهم النتائج** أن خاتمة الدلائي وتنبيهاته في نهاية كل باب من أبواب التسهيل كانت بغرض تعليل لأسلوب ابن مالك، أو ناقدًا له، أو توضيح بعض ما أغفله ابن مالك ببيان حد، أو تكميل نقص إما بالتقسيم، أو بيان علة، أو توضيح معنى، أو توضيح إعراب، أو بيان لغة، أو بيان أصل كلمة واشتقاقها، أو عرض لرأي أغفله ابن مالك، أو بيان رأي معارض له، أو ذكر خلاف لم ينص عليه.

الكلمات المفتاحية: تذييل، الدلائي، نتائج التحصيل، تسهيل الفوائد.

Al-Dalai's Annotation of "Reaping the Benefits and Clarifying the Purposes" in Al-Dalai's Book: "Conclusions of Assimilation for Explaining the Book of Reaping the Benefits" (analytical approach).

Manal Abu Al-Majd Salama Bekheit

Department of Arabic Language, College of Education, Majmaah University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: m.salama@mu.edu.sa

Abstract:

The present study aims at investigating Al-Dalai's annotation of Reaping the Benefits and Clarifying the Purposes by Ibn Malik in Al-Dalai's book: Conclusions of Assimilation for Explaining the Book of Reaping the Benefits (analytical approach). Every Grammar chapter mentioned by Ibn Malik has been annotated by Al-Dalai as he adds concluding remarks explaining his views, his position regarding other scholars who have explained Ibn Malik's book, his illustrations and analysis. The most important conclusion reached by the present study is that Al-Dalai's concluding remarks at the end of each chapter of Ibn Malik's book aim at explaining or criticizing the style of Ibn Malik, clarifying what is overlooked by Ibn Malik, or correcting a deficiency. Correction of deficiencies is achieved through categorization, stating a reason, clarifying a meaning, explaining syntax, illuminating language, examining the origin of a word and its derivations, reviewing an opinion overlooked by or opposing to Ibn Malik, or stating an argument not mentioned.

Keywords: Annotation , Al-Dalai , conclusions of assimilation ,Reaping the Benefits.

مقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق والمرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، وبعد...

فإن اللغة العربية تُعدُ أسمى اللغات قدرًا، ونفعًا؛ ولذا كرمها الله – سبحانه وتعالى– وشرَّفها حين جعلها لغة كتابه العزيز، وهيأ لها من وسائل الحفظ وسبل الاكتمال ما لم يتهيأ لغيرها من اللغات، إذ تكفل سبحانه بحفظها حين تكفل بحفظ كتابه الكريم؛ لأنها لغته، ومن مظاهر حفظ تلك اللغة أن قيض لها جملة من العلماء شمَّروا عن ساعد الجد، وبذلوا النفس والنفيس في وضع أصولها وقواعدها في شتى فروعها، ودفع اللحن عنها بعد أن شاع وكثُر، فوضعوا علم النحو رغبة منهم في تقويم اللسان العربي، وتخليصه من رطانة العجمة.

وقد كان لأبى الأسود الدؤلي وغيره من العلماء الأفذاذ الفضل الوافر في بدء الغرس الذي نما، وترعرع، وازدهر على كرِّ الزمان بإضافة اللاحق إلى السابق ما استدركه، وما ابتدعه، فألفوا فيه مؤلفات جمَّة، ومن أولئك العلماء: جمال الدين بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ)_ رحمه الله_ ذلك الإمام ألف العديد من المؤلفات، التي عكف العلماء من بعده عليها ناهلين من فيض علمه، وحسن تأليفه، ومن هذه المؤلفات كتابه" تسهيل الفوائد وتكميل القاصد"، ولمَّا كان هذا الكتاب مفرط الإيجاز، غريب الاصطلاح، حاشدًا لنوادر المسائل، عكف عليه العلماء بالشرح والتفصيل لمسائله وأبوابه، والتي بلغت أكثر من ستين شرحًا، من هذه الشروح شرح المرابط الدلائي المسمى بـــ "نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل" الذي هو موضوع الدراسة،

حيث تناولت تذييل الدلائي على "تسهيل الفوائد" الجزء الأول "دراسة تحليلية، حيث ذيَّل الدلائي كل باب من أبواب الكتاب بخاتمة أو تنبيه، ولا شك أن مثل هذه التنبيهات جديرة بالدراسة والبحث؛ إذ أنها تُمثل لبنة جديدة في طريقة تناول شارح الكتاب – الدلائي– آراء ابن مالك في كتابه "التسهيل"، ومجسدة لموقف الدلائي النحوي من آرائه، ومن الشارحين السابقين له.

منهج الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمت بإحصاء تنبيهات الدلائي وخواتمه نهاية كل باب من أبواب الكتاب، ومن ثمَّ دراستها وتحليلها؛ لمعرفة مدى موافقته للنحاة السابقين له، أو مخالفتهم، والكشف عن منهج صاحب الكتاب في تذييلاته؛ لمعرفة قيمتها وأهميتها العلمية، ومعرفة موقفه من شراح التسهيل السابقين له، إذ تضمن كتابه خلاصة لأهم شروح التسهيل، فكان نتيجة لما تحصَّل عليه الشارح من الشروح التي سبقته.

أبعاد الدراسة:

يشتمل البحث على تمهيد يشمل: التعريف بمؤلف الكتاب، وكتابه "نتائج التحصيل، ثم استعرضت تذيّيلات الدلائي على كتاب "تسهيل الفوائد" بالبحث والتحليل مرتبة حسب ترتيب أبواب التسهيل، ثم اتبعت ذلك بخاتمة، سجلت فيها أهم النتائج التي خرجت بها من خلال هذا البحث، ثم ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في هذا البحث، وقد التزمت بترتيبها ترتيبًا أبجديًا، وأخيرًا ذُيّل البحث بفهرس للآيات القرآنية، وآخر للشواهد الشعرية، وثالث لموضوعات البحث.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (رحمن فنيح العامري)[١]: (٢٠١٥م) أثر شرَّاح التسهيل في الجزء الأول من نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تناولت الرسالة ثلاث فصول ضم الفصل الأول: موافقات الدلائي لأربع من شراح التسهيل عدا الدماميني، والفصل الثاني: اعتراضات الدلائي على شراح التسهيل، والفصل الثالث: استدراكاته على شراح التسهيل، ومن أهم نتائجها أن شرح الدلائي كان خلاصة للشروح التي سبقته.

٢- دراسة (علي سالم جمعة)[٢]: (٢٠١٥) تحقيق كتاب نتائج التحصيل في شرح التسهيل لمحمد المرابط الدلائي الملقب بالصغير (ت ١٠٨٩ هـ) من بداية باب "النداء "إلى نهاية باب "ما زيدت الميم في أوله".

٣- دراسة (عايد المسيحين)[٣]: (١٠١٣م) الدرس النحوي في نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي، تناول فيها منهج كتاب التسهيل وشروحه، فأظهر مناهج أصحابها في التصنيف، وأساليبهم في عرض المادة العلمية، وموقف الشارح من هذه المصادر، كما تناولت

---

[١] - أثر شرَّاح التسهيل في الجزء الأول من نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، رحمن فنيح العامري، اطروحة(ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بابل، العراق(٢٠١٥م).

[٢] - كتاب نتائج التحصيل في شرح التسهيل لمحمد المرابط الدلائي الملقب بالصغير (ت ١٠٨٩ هـ) من بداية باب النداء إلى نهاية باب ما زيدت الميم في أوله: دراسة وتحقيق: علي سالم جمعة، اطروحة(ماجستير)، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، ليبيا (م٢٠١٥).

[٣] - الدرس النحوي في نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي، عايد المسيحين، اطروحة(دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن (١٠١٣م).

مصادر نتائج التحصيل، والأصول النحوية، وموقف النحويين من الظاهرة النحوية في بعض المسائل، والخلافات النحوية بين أصحاب الشروح في الترجيح والاختيار، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن شرح الدلائي "نتائج التحصيل" يُعد مراجعة للشروح السابقة في المنهج والأصول والاختيارات، وأن الأسلوب الذي اعتمده في اعتراضاته للنحويين ينزع إلى الجدل، ومعظم ردوده على هذه الاعتراضات كان تابعًا فيها لغيره من النحويين.

٤- دراسة (ميساء طه حماس)[١]: (٢٠١٢م) منهجية المرابط الدلائي الاستشهادية في كتابه نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تناولت الدراسة منهيجية المرابط في الاستشهاد بالقرن الكريم، والقراءات القرآنية، والشعر، والحديث النبوي، وكلام العرب، وتوصلت الدراسة إلى أن الشاهد الإعرابي كان أكثرها، وما ورد عن العرب أدناها، وأن شواهده في نتائج التحصيل كانت شواهد استدلال تميز في توظيفها في مجالات الدرس النحوي.

٥- دراسة (محمد محمد فهمي عمر)[٢]: (٢٠١٠م) الانتصاف لابن مالك من أبي حيان في ضوء كتاب "نتائج التحصيل في شرح التسهيل" لأبي بكر

---

[١] - منهجية المرابط الدلائي الاستشهادية في كتابه نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ميساء طه حماس، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق (٢٠١٢م)، ع٩٢، مج ٢١.

[٢] - الانتصاف لابن مالك من أبي حيان في ضوء كتاب "نتائج التحصيل في شرح التسهيل" لأبي بكر المرابط، دراسة: محمد محمد فهمي عمر، اطروحة(ماجستير)، جامعة الأزهر، مصر(٢٠١٠م).

المرابط، تناولت اعتراضات أبي حيان على ابن مالك في التسهيل، ورد الدلائي عليها.

٦- دراسة (صبحي عبدالحميد محمد)[١]: (٢٠٠١م) تعقب المرابط للدماميني في الجزء الأول من نتائج التحصيل، تناولت الدراسة اعتراضات الدماميني على ابن مالك في التسهيل، ورد الدلائي عليها.

[١] - تعقب المرابط للدماميني في الجزء الأول من نتائج التحصيل، دراسة: صبحي عبدالحميد محمد، اطروحة(دكتوراه)، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر(٢٠٠١م).

تمهيد

أولًا: الدلائي حياته ونشأته

اسمه ونسبه:

محمد بن محمد بن أبي بكر بن سعيد المجاطي[١] الصنهاجي[٢] المغربي المالكي القشتالي المرابط الدلائي[٣]، اتفقت جميع المصادر التي ترجمت له أن كنيته "أبو عبدالله"[٤]، ولُقب بـ"المرابط"[٥]؛ لأنه كان متقشفًا في الملبس زاهدًا في الدنيا، ولُقب أيضًا بـ "الصغير الدلائي"[٦]، وبـ "القشتالي المالكي"[٧].

---

[١]- إحدى القبائل التابعة لصنهاجة بالمغرب.

[٢]- قبيلة معروفة من حُمَيْر.

[٣]- نسبة إلى بلادهم الدلاء، وهي أيضًا إحدى الفرق الصوفية التي ظهرت في الدولة السعدية؛ لمناهضة الفساد الذي استشرى أواخر الدولة السعدية؛ بسبب ضعفها، واضمحلال سلطانها.

[٤]- ينظر: هدية العارفين ٢/٢٩٦،اسماعيل باشا البغدادي، مؤسسة التاريخ العربي، الأعلام ٦/٥٩، ط: دار العلم للملايين(٢٠٠٢م)، معجم المؤلفين ١١/١٢١، ط: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث(١٣٧٦هـ١٩٥٧م)، عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر ٣٩٠، محمد باعلوي، مكتبة تريم الحديثة، مكتبة الإرشاد، الأولى(١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي ٤/٢٠٣، المطبعة الوهبية (١٢٨٤هـ)، صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر للإفراني ٣٠٧، ت: عبد المجيد خيالي، ط: مركز التراث الثقافي المغربي، المغرب، الأولى(٢٠٠٤)، موسوعة أعلام المغرب الفاسي ٢٤٢٨، محمد حجي، المكتبة الوقفية، الثانية(٢٠٠٨م)

[٥]- صفوة من انتشر ٣٠٧، موسوعة أعلام المغرب ٢٤٢٨، معجم المؤلفين ١١/١٢١.

[٦]- عقد الجواهر ٣٠٩، خلاصة الأثر ٤/٢٠٣، هدية العارفين ٢/٢٩٦.

[٧]- عقد الجواهر ٣٠٩، خلاصة الأثر ٤/٢٠٣، هدية العارفين ٢/.٢٩٦

مولده ونشأته:

ولد سنة (١٠٢١م)[١] بزاوية "دلاء" بقبيلة مجاط، إحدى فروع صنهاجة النازحة من حُمَيْر إلى أرض البربر، والتي عُرفت بالفصاحة، والبلاغة، وإتقانها للعربية الفصحى.

نشأ في بيت علم، ومعرفة، وصلاح، ودين، وبذل، وعطاء في خدمة الدين والعلم، ونشر المعرفة، وهو ما كانت عليه الزاوية الدلائية التي تولاها جده محمد بن أبي بكر الدلائي ابن مؤسسها بالرعاية والحفظ، والتي كان لها دور عظيم في نشر العلم، وتربية الناشئين على الخلق والفضيلة، وحب العلم والتعلُّم[٢]، أخذ العلم عن والده، وأعمامه، وإخوانه، وغيرهم من الواردين عليهم، وحجَّ البيت الحرام ، ومرّ بأرض الكنانة، وقدم مصر المحروسة سنة ثمانين وألف(١٠٨٠م)، فأقبل فضلاؤها عليه، واستفادوا منه نجباؤها، وجرى بينه وبين علَّامة العصر أحمد البشبيشي الشافعي مطارحات، وأسئلة منظومة في فنون العربية، ثم رجع إلى مدينة فَاس، وأقام بها إلى أن توفي فيها.

ثقافته وعلمه: كان رحمه الله إمامًا في علم النحو، مشاركًا في غيره من الفنون كالشعر، والأدب، والأصول، فكان باحثًا ناقدًا همَّامًا، خاتمة نحاة عصره[٣]، تولى الإمامة، والخطابة، والتدريس، فكانت مجالسه ملتقى نجباء الطلاب، وفضلائهم[٤]، وصفه صاحب خلاصة الأثر بأنه: (نادرة الدهر،

---

[١]- هدية العارفين ٢/٢٩٦.

[٢]- نتائج التحصيل ١/٤٣، ت: مصطفى الصادق العربي، ط: أطروحة (دكتوراه) كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر.

[٣]- موسوعة أعلام المغرب ٢٤٢٨.

[٤]- عقد الجواهر ٣٩٠.

وفريد العصر، لم يأتِ من المغرب في هذا العصر له شقيق، فهو مجْمَع الفضائل، له حسَبٌ تليد، وباعٌ في المجد طويل مديد، له في كل علْم سَهْم مصيب، وحذقٍ عجيب خصوصًا علم العربية، فإنه رأس المُدرِسين في زمانه، وسار ذكره في سير المثل بين أقرانه)[1].

ووصفه الفاسي بأنه: (له القلم البارع في الشعر والإنشاء، مع سمْت ونزاهة وهمة ومروءة، وسنده في العلوم، والافتخار أشهر من الشمس في رابعة النهار)[2]، له ديوان كبير الحجم مَنْ طالعه عرف مكانته في البلاغة[3].

مؤلفاتــه العلميــة: كان الدلائي ذا ثقافة واسعة في كثير من العلوم والفنون، برع في النحو، واللغة، والصرف، والأدب، والأصول، وغيرها من العلوم والمعارف، وعلى الرغم من ذلك فإن مصنفاته التي أشارت إليها كتب التراجم أغلبها لم تتعد العلوم العربية واللغوية، وهاك هذه المؤلفات مرتبة حسب الحروف الهجائية:

١. التذكرة البكرية في الخطب الوعظية.

٢. التحرير الأسمَّى في إعراب الزكاة اسمًا.

٣. الدرة الصدفية في محاسن الشعر وغرائب العربية.

٤. الدلائل القطعية في تقرير النصب على المعية.

٥. رفع اللبس عن ردود تفعَّل بمعنى فعَّل.

---

[1] –خلاصة الأثر ٤/٢٠٣، عقد الجواهر ٣٩٠.

[2] – موسوعة أعلام المغرب ٢٤٢٨.

[3] – خلاصة الأثر ٤/٢٠٣.

٦. فتح اللطيف للبسط والتعريف.

٧. فصل الخصمين في متعلق الطرفين.

٨. المعارج المرتقيات إلى معالي الورقات.

٩. نتائج التحصيل في شرح التسهيل.

وفاتـــه: تـوفي بفـاس جمـادي الآخـرة[١]، سـنة تسـع وثمـانين وألـف (١٠٨٩هـ)[٢]، ودُفن بالكَغَّادين داخل باب الفتوح أحد أبواب فاس.[٣]

[١]- هدية العارفين٢/٢٩٦.

[٢]- عقد الجواهر ٣٩١،٣٩٠، خلاصة الأثر٤/٢٠٣.

[٣]- موسوعة أعلام المغرب ٢٤٢٨.

ثانيًا: كتاب نتائج التحصيل

يُعد كتاب نتائج التحصيل أحد الشروح التي عنَت بشرح كتاب "تسهيل الفوائد" لابن مالك، والتي تمتع صاحبه بسلاسة العبارات، وسهولة الأسلوب، وعمق الثقافة في شتى فروع اللغة، وقد ذكرت كل كتب التراجم التي ترجمت للدلائي نسبة كتاب "نتائج التحصيل" له، كما صرح الدلائي باسم الكتاب في شرحه له، فقال:(ولقد امتن الله تعالى عليَّ بشرح هذا الكتاب، فأظهرت فيه القشر من اللباب، وانتقدت عليه جميع ذلك، فترجمته لذلك "نتائج التحصيل").[1]

والذي حدا الدلائي إلى تأليف هذا الكتاب كما ذكر في مقدمته ما امتاز به كتاب التسهيل من إيجاز يفضي إلى الغموض، فقال:(ولغرابة أسلوبه وَضَعَته الحُذَّاق على الأَحْذَاق، وتنافسوا في تعاطيه جيلًا فجيلًا، وتسارعوا إلى تحصيله، وصبروا على تقييد أوابده، وتشييد قواعده صبرًا جميلًا)[2] .

وقد انتهج الدلائي في شرحه منهج ابن مالك في ترتيب أبواب الكتاب مع الشرح والتحليل، وعرض أقوال النحاة واختلافاتهم في القضايا عرضًا مفصلًا، ونسبة هذه الآراء لأصحابها، وحجة كل رأي مع التعليل، والترجيح لها في بعض الأحيان، كما اعتمد في شرحه على كتب سابقيه، ومعاصريه، ومن الكتب التي أكثر النقل منها: كتاب سيبويه، والإفصاح لابن هشام الخضراوي، كما اعتمد على شروح سابقيه للتسهيل، وأكثرها نقلًا شرح أبي حيان (التذييل والتكميل)، وشرح ابن عقيل(المساعد)، بالإضافة إلى غيرها

[1] – نتائج التحصيل للدلائي ١/٩٢.

[2] – المرجع السابق ١/٩٠.

من الكتب التي اعتمد عليها كالإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، وشرح الكافية للرضي.

كما اهتم بالحدود، وذكر أقوال العلماء فيها، وبيان معاني المفردات وإعرابها، واللغات الواردة في اللفظ الواحد، والإكثار من الأمثلة والشواهد؛ بهدف توضيح الفكرة.

وتُعد سمة الاستطراد هي السمة الغالبة في شرح الدلائي، بالإضافة إلى النزعة الفلسفية في المناقشات النحوية، كما امتاز بتأييده لابن مالك، والإجابة عن اعتراضات أبي حيان مدافعًا عنه، ومنصفًا له[1]، مع الاستدراك عليه، والتنبيه على ما أغفله في بعض المسائل، حيث تعهد الدلائي في شرحه للتسهيل بتذييل كل باب من أبواب التسهيل التي ذكرها ابن مالك بخاتمة أو تنبيه كانت بغرض تعليل لأسلوب ابن مالك، أو ناقدًا له، أو توضيح بعض ما أغفله ابن مالك ببيان حد، أو تكميل نقص إما بالتقسيم، أو بيان علة، أو توضيح معنى، أو توضيح إعراب، أو بيان لغة، أو بيان أصل كلمة واشتقاقها، أو عرض لرأي أغفله ابن مالك، أو بيان رأي معارض له، أو ذكر خلاف لم ينص عليه، وهو موضوع دراستنا تحت عنوان " تذييل الدلائي على تسهيل الفوائد"، وقد اقتصرت على الجزء الأول من الكتاب؛ لأنه هو الجزء المطبوع من الكتاب.

[1] – المرجع السابق ٢٢٨، ٥٥٥، ٥٩٧.

١- حد النحو والكلمة:

قال الدلائي:(تنبيه: عقد المصنف بشرح الكلمة لا بحدها؛ لأن حد الشيء عسير الوجود، وإن اشتركا في كشف المحدود وبيانه، وكان يجب البداءة أولًا بشرح النحو وبيانه، ثم يشْرُع في شرح ما ذكر، إذ لابد للناظر في علم من العلوم أولًا من معرفته إجمالًا، ثم يُعرِّف ما احتوى عليه ذلك الفن تفصيلًا، وقد كثرت مصنفات العلماء في الفن، وما منهم إلا من أغفل حده إلا قليلًا، وقد أوردت عليك جملة من حدودهم فيها)[١].

بعد عرض الدلائي لمقدمة ابن مالك في كتابه "تسهيل الفوائد" شارحًا إياها، ذيل مقدمة الكتاب بتنبيه، ذكر فيه ما أغفله ابن مالك وهما أمران:

الأول: أن المصنف بدأ الباب بشرح الكلمة، ولم يذكر باب حد الكلمة، معللًا صنيعه بأن حد الشيء عسير الوجود، ومن ثمَّ عدل المصنف عن لفظ (حد) إلى لفظ (شرح)، وكلاهما يشترك في كشف المحدود وبيانه.

الثاني: أن المصنف شرع في شرح باب "الكلمة والكلام وما يتعلق بهما"، وكان ينبغي عليه البدء بشرح تعريف علم "النحو" وبيانه، إذ لابد للناظر في علم العلوم أولًا من معرفته على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يتعرَّف على ما يحتوي عليه ذلك الفن على سبيل التفصيل، وقد كثرت مصنفات النحاة في هذا الفن، وما منهم إلا من يغفل حده إلا قليلًا، ويُلتمس لابن مالك هذا الصنيع أنه انتهج في هذا نهج الرعيل الأول أمثال: سيبويه، والمبرد في كتابه "المقتضب"، وابن جني في كتابه "اللمع".

---

[١] – نتائج التحصيل ١/١٣٩.

وقد استعرض الدلائي لبعض تعريفات النحاة لعلم "النحو" على سبيل التمثيل، فذكر ست تعريفات، وهي:

الأول: علم بأقيسة تَغَيُّر ذوات الكلم، وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب، وعزاه لابن هشام الخضراوي[١].

الثاني: علم يُبحث فيه عن أبنية الكلِم العربية إفرادًا وتركيبًا، وعزاه للورقي صاحب المباحث الكاملية.[٢]

وضعفه الدماميني[٣]: بأنه جعل التصريف علمًا مستقلًا برأسه، وعرَّفه بما هو مذكور في محله من كتابه، فتعين أنه لم يرِد بعلم النحو ما يشمل الفنين.

ورده الدلائي بأن: كونه علمًا مستقلًا برأسه لا يدفع شمول اسم النحو له، وكونه أحد مدلوليه، وإنما هو كأحد أبواب أحد الفنين في الاستقلال بالمفهومية، واختصاصه بما يُميزه عما يشاركه أو بيانه.

الثالث: معرفة أوضاع كلام العرب ذاتًا وحكمًا، واصطلاح ألفاظهم حدًا ورسمًا، وعزاه الدلائي لابن الأثير.[٤]

---

[١] – نتائج التحصيل ١/١٣٦، وينظر: التذييل والتكميل ١/١٤١، ت: حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق.

[٢] – المباحث الكاملية: شرح المقدمة الجزولية، دراسة وتحقيق: شعبان عبدالوهاب، اطروحة (دكتوراه) جامعة القاهرة، مصر (١٩٧٨م).

[٣] – تعليق الفرائد ١/٤٦، ت: عبدالرحمن محمد، ط: الأولى (١٩٨٣).

[٤] – البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري ٧، ت: فتحي أحمد، ط: جامعة أم القرى، الأولى (١٤٢٠هـ).

الرابع: علم يُستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب المُتصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها، وعزاه الدلائي لابن عصفور في المقرب.[1]

الخامس: صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، ليُعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بأحدهما إلى الأخرى، وعزاه الدلائي لابن الفرخان في كتابه "المستوفي".[2]

السادس: علم يبحث بأصول يُعرف بها أحوال الألفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض، وتأديتها لأصل المعنى، ونقله الدلائي عن الدماميني[3]، وهو أقرب الأقوال وأشملها.

٢- الكلام وما يتألف منه:

قال أبو بكر الدلائي:(تنبيه: المؤتلف كلامًا: فعل وفاعل، وفعل ما لم يُسم فاعله، واسمان مبتدأ وخبر، واسمان ليسا كذلك كـ "نَزَال" وما شبهها، واسمان مع حرف نحو:" أقائمٌ الزيْدَان"، واسمان دون حرف نحو: "قائمٌ الزيْدَان" على رأي أبي الحسن، واسم وحرف على مذهب أبي علي في النداء

---

[1] – المقرب لابن عصفور ١/٤٥، ت: أحمد الجواري، عبدالله الجبوري، ط: الأولى(١٩٧٢م).

[2] – المستوفي في النحو لابن الحكم الفرخان ١١١، ت: محمد بدوي المختون، ط: دار الثقافة العربية، القاهرة(١٩٨٧م).

[3] – تعليق الفرائد ١/٤٥.

نحو: "يا زيْد"، وحرف وما هو في تقدير الاسم، وهما" أمَّا أنَّك مُنْطلقٌ" بفتح "أنَّ"، وزعم ابن خروف أنه من باب" يا زيْد" على قول أبي علي)[1]

بعد عرض الدلائي لكلام ابن مالك في باب "شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بهما"، بالشرح والتحليل ذيَّل هذا الباب بتنبيه ذكر فيه ما أغفله ابن مالك في هذا الباب، وهي أوجه ما يتألف منه الكلام، فذكر ثمانية وجوه للكلام[2]، وهي:

الوجه الأول: أن يتألف الكلام من فعل وفاعل، هو اسم صريح نحو: قام زيدٌ، أو مؤول بالصريح نحو: يُعْجبِني أنْ تقُومَ، أي: قِيَامَك.

الوجه الثاني: أن يتألف الكلام من فعل حُذف فاعله، وقام المفعول به مقامه، وأُعطي له ما كان للفاعل من أحكام، نحو: نِيلَ خيْرُ نَائِلِ، والأصل: نالَ زيدٌ خيْرُ نَائَلِ.

الوجه الثالث: أن يتألف الكلام من اسمان هما مبتدأ – غير وصف – وخبر، سواء كان المبتدأ اسمًا صريحًا نحو: اللهُ ربُنا، أو مؤولًا بالصريح نحو: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)[3]، والتقدير: صيامُكم خيرٌ لكُم.

---

[1]– نتائج التحصيل ١٧٩.

[2]– هذا التنبيه مقتبس من كلام أبي حيان بالتذييل والتكميل ٤٣/١ دون تصرف، وزاد وجهًا تاسعًا، وهو أن يتألف الكلام من فعل واسمين في مذهب جماعة من النحويين، نحو" كان زيدٌ قائمًا.

[3]– سورة البقرة (١٨٤).

الوجه الرابع: أن يتألف الكلام من اسم فعل يعمل عمل الفعل الذي ينوب عنه ومعموله، نحو: "نَزَال" بمعنى: انْزِل، و"سَمْاع": بمعنى: اسْمَع[1]، تقول: سَمْاعٌ النَّصِيحةَ، فسمْاع اسم فعل أمر بمعنى: اسَمْع، فاعله ضمير مستتر، والنصيحة مفعول به.

الوجه الخامس: أن يتألف الكلام من اسمين مع حرف، وهو المبتدأ الواقع وصفًا رافعًا لمستغنٍ به عن الخبر، فيشمل: اسم الفاعل نحو: "أَقَائِمٌ زيدٌ"، واسم المفعول نحو" أمُقِيمٌ الضَيْفان"، والصفة المشبهة نحو:" أحسَنٌ أخُوك"، والمنسوب جاري مجرى الوصف نحو:" أقُرشِي أبُوك"، ويشترط في الوصف الواقع مبتدأ ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون معتمدًا على استفهام أو نفي، وهذا مذهب البصريين[2] إلا الأخفش، وهو ظاهر مذهب الدلائي، حيث اشترطه بقوله: (واسمان مع حرف)، والثاني: أن يتم الكلام بالمرفوع المذكور، فلا يجوز في نحو: "هل حاضرٌ أخُوه عَلِي؟" أن يُعرب "حاضر" مبتدأ؛ لأن الضمير لابد له من عائد، والثالث: أن يكون مرفوعه اسمًا ظاهرًا كما مثل الدلائي، أو ضميرًا

---

[1]- أسماء الأفعال سماعية، ولا ينقاس منها إلا نوع واحد من اسم فعل الأمر، وهو ما كان على وزن" فَعْال" من كل فعل ثلاثي تام متصرف.

[2]- ينظر: أسرار العربية ٧٤/١، شرح المفصل ٢٢٥/١، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٠٨٢/٣، ت: رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٤٧٢، ت: عبدالرحمن علي سليمان، ط: الكليات الأزهرية، مصر، الرابعة، السعودية، شرح ابن عقيل ١٧٥/١، ت: محمد محي الدين، ط: دار الفكر، سوريا(١٤٠٥.١٩٨٥)، موصل النبيل ١/ ١٩٥، ثريا إبراهيم، اطروحة (دكتوراه) جامعة أم القرى.

منفصلًا نحو: "أحافظٌ العهدُ أنْتُما؟"، وفي الضمير المنفصل خلاف: فذهب البصريون إلى جواز ذلك، وذهب الكوفيون إلى منعه[1]، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع، فالكوفيون لا يجيزون إلا "أقَائِمَان أنْتُما"، و"أقَائِمُون أنْتُم"

وقد احتج البصريون[2] لجوازه بالقياس والسماع، أما القياس: فهو أن الصفة إذا جرت على غير من هي له برز فيها الضمير المرفوع بها، نحو: "زيدٌ هندُ ضَارِبُها هُو" بلا خلاف بين النحاة في جواز ذلك مع أنها جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل موقعها لم يبرز الضمير فيها، فتقول:" زيدُ هندُ يضْربُها"، فكما خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع مع أنه جارٍ مجراه، فكذلك لا يُنكر أن يخالف اسم الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه. وأما السماع: فقول الشاعر:

خَلِيليَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أنْتُمَا إذَا لمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أقَاطعُ.[3]

---

[1]- ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٣، ارتشاف الضرب ١٠٨٠/٣، المساعد لابن عقيل٢٢٨/١، ت: محمد كامل، ط: دار الفكر، بيروت، تمهيد القواعد لناظر الجيش٨٥٠/٣، ت: علي فاخر، جابر محمد، ط: دار السلام، مصر، موصل النبيل ١٩٢/١.

[2]- شرح التسهيل٢٦٥/١، ينظر: التذييل والتكميل٣٧٤/٣، توضيح المقاصد ٤٧٢/١، أوضح المسالك لابن هشام١٩٣/١، ت: محمد محي الدين، ط: دار الجيل، بيروت، الخامسة(١٣٩٩.١٩٧٩)، شرح ابن عقيل ١٧٦/١.

[3]- البيت من الطويل، ومع شهرته في هذا الباب فهو مجهول النسبة، وهومن شواهد شرح التسهيل٢٦٨/١، التذييل والتكميل ٢٥٥/٣، شرح الألفية لابن الناظم٧٤/١، المساعد٢٢٨/١، شفاء العليل٢٧٣/١، تمهيد القواعد٨٥٠/٣، موصل النبيل١٩٢/١.

وقول الآخر:

فَمَا بَاسطٌ خَيْرًا ولا دَافعٌ أَذَى مِنْ النَّاسِ إلا أَنْتُم آل دَارمِ[1] .

فـ"أنتما" مرفوع بـ "وافٍ"، و"أنتم" مرفوع بـ "باسط" أو "بدافع"، وهما ضميران منفصلان لم يطابقا الوصف، فلو عُطف على هذا الوصف بـ "بل" اتصل الضمير، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل[2]، وابن عقيل[3]، وأبي حيان[4]، والأزهري[5].

أما الكوفيون[6] فقد احتجوا لمذهبهم: بأن هذا الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر كان جاريًا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل فيه الضمير في قولك: "أيقُومَان؟"، و"أيقُومُون"، فلا ينبغي أن ينفصل ما جرى مجراه.

الوجه الخامس: أن يتألف الكلام من اسمين دون حرف، وهو المبتدأ الواقع وصفًا رافعًا لمستغنٍ به عن الخبر من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، نحو: "قائمٌ أخُوك" على رأي أبي الحسن الأخفش[7]،

---

[1] – البيت من الطويل بلا نسبة شواهد التذييل والتكميل٣/٢٥٥، المساعد١/١٩٢، وموصل النبيل ١/٢٨٨، المعجم المفصل٧/٣٤٩.

[2] – شرح التسهيل ١/٢٦٨.

[3] – المساعد١/٢٢٨.

[4]– التذييل والتكميل ٣/٢٥٤.

[5]– موصل النبيل ١/١٩٢.

[6]– التذييل والتكميل ٣/٢٥٣.

[7]– ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ١/٢٣٣، ت: عبدالرحمن العثيمين، ط: دار الغرب الإسلامي، الأولى (١٩٨٦)، شرح الكافية للرضي ١/٢٢٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤١، ت: صاحب أبو جناح، مكتبة مشكاة الإسلامية، شرح الكافية الشافية ==

والكوفيين[1].

واستحسنه ابن مالك في شرحه للتسهيل، ونسبه لسيبويه[2]، واستدل على صحة مذهب الأخفش بقول الشاعر:

خَبِيرُ بَنُو لهْبٍ، فَلا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِي إِذَا الطِّيْرُ مَرَّتِ.[3]

وبقول الآخر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْد النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المُثَوَّبُ قَالَ: يَالَا[4].

فـ ."خير" مبتدأ، و"نحن" فاعل، ولا يكون "خير" خبرًا مقدمًا، و"نحن" مبتدأ؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و"مِنْ"، وهما

==

لابن مالك ٧٤/١، ت: على محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، توضيح المقاصد ٤٧٢/١، أوضح المسالك ١٩٠/١، المساعد ٢٣٢/١، شرح ابن عقيل ١٧٦/١، شفاء العليل ٢٧٣/١، تمهيد القواعد ٨٦٣/٣، موصل النبيل ١/ ١٩٥.

[1]- التبيين ٢٣٣/١، شرح ابن عقيل ١٧٦/١، شرح الكافية ٢٢٦/١، ارتشاف الضرب ١٠٨٣/٣، التذييل والتكميل ٢٧٢/٣.

[2]- ظاهر نص سيبويه في الكتاب ١٢٧،١٢٨/٢: ليس فيه أنه استحسن ذلك، بل فيه أن الخليل استقبح "قائم زيد" على أن لا يكون "قائم" خبرًا مقدمًا.

[3]- البيت من الطويل، ومع شهرته في هذا الباب فهو مجهول القائل، وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٦٨/١، شرح الكافية الشافية ٧٤/١، التذييل والتكميل ٢٥٥/٣، شرح الألفية لابن الناظم ٧٤/١ ت: محمد باسل، ط: دار الكتب، شرح ابن عقيل ١٧٧/١، شفاء العليل ٢٧٣/١، العلمية، بيروت، الأولى، تمهيد القواعد ٨٥/٣، موصل النبيل ١٩٢/١.

[4]- البيت من الوافر، لزهير بن مسعود الضبي، وهو من شواهد الفوائد الضيائية ٢٧٦/١، شرح التسهيل ٢٦٨/١، التذييل والتكميل ٢٥٥/٣، شرح الألفية لابن الناظم ٧٤/١، شفاء العليل ٢٧٣/١، تمهيد القواعد ٨٥٠/٣، موصل النبيل ١٩٥/١.

كمضاف ومضاف إليه، وإذا جُعل "نحن" مرتفعًا بـ "خير" على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه[1]، وإليه ذهب ابن الناظم.[2]

ورد أبوحيان ما استدل به ابن مالك بأن:("خبير" خبر مقدم، و"بنو لهب" مبتدأ، ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع؛ لأن "خبير" فعيل، ويصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، ولا سيما ورود ذلك في الشعر، وأما قوله: "فخير نحن"، فخير خبر مقدم، ونحن مبتدأ، وعلى ما اخترناه من مذهب الكوفيين: أن الخبر هو رافع المبتدأ، فالمبتدأ معمول له كما أن "مِنْ" الداخلة على المفضل عليه متعلقة به، فلم يفصل بينهما بأجنبي، وليس أَفْعَل و "مِنْ" كمضاف ومضاف إليه؛ لأنه لو كان كذلك لما جاز الفصل بينهما بالتمييز، وبالفاعل، وبالظرف، وبالمجرور، ولو سلمنا أن المبتدأ ليس معمولا للخبر لما ضرَّ هذا الفصل؛ لأنه وقع في الشّعر)[3].

الوجه السادس: أن يتألف الكلام من اسم وحرف نائبًا عن الفعل، نحو: "يا زيْد" على مذهب أبي علي الفارسي في أن ناصب المنادى نفس "يا"؛ لنيابتها عن الفعل كما ذكر الدلائي، فـ"يا" على مذهب الفارسي نائبة عن فعل مضمر تقديره: أدعوا، أو أُنادى، وعملت "يا" بحق النيابة عنه رفعًا ونصبًا، قال أبو علي:

---

[1] – شرح التسهيل ٢٦٥/١، التذييل والتكميل٣٧٤/٣، توضيح المقاصد ٤٧٢/١، أوضح المسالك١٩٣/١، شرح ابن عقيل ١٧٦/١.

[2]– شرح الألفية لابن الناظم٧٤/١.

[3]–التذييل والتكميل ٢٧٤/٣.

(اعلم أن النداء خطاب بلا شبهه، فإذا قلت: "يا زيدُ"، جرى مجرى "يا إيَّاك"، و"أدْعُوك"، ألا ترى أنك تُعيد إليه الضمير على لفظ الخطاب، فتقول: يا زيدُ فعَلْت كذا، كما تقول: أدْعُوك)[١].

وهو مذهب ابن جني[٢]، وابن برهان[٣]، واستدل على مذهبه بإمالة ""يا" وحروف المعاني لا تُمال؛ لأن الإمالة تصريف، وبوصلها بحرف الجر في نحو:

يَا لَلرِّجَالِ لِيَومِ الأَرْبِعَاءِ أمَّا يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لي بَعدَ النُّهي طَرَبا[٤]

وإليه ذهب ابن الخشاب[٥]، والأنباري[٦]، والواسطي[٧]، ورده ابن مالك بجواز

---

[١]- الإيضاح بشرح المقتصد٢/٧٦١، ت: كاظم بحر المرجان، ط: دار الرشيد للنشر، العراق(١٩٨٢م)، الارتشاف٤/٢١٨٠.

[٢] -اللمع بشرح ابن الخباز ١٦٩.

[٣]- شرح اللمع لابن برهان ١/٢٧١، ٢٧٢، ت: فائز فارس، ط: السلسة التراثية، الأولى (١٩٨٤).

[٤]- البيت من البسيط لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/٩١٠، ت: عبد الستار أحمد محمود شاكر، ط: المدني، مجالس ثعلب ٤٧٥، وللحارث بن حلزة في ديوانه ص ٦٥ ت: مجيد طراد، ط: دار الجبل، بيروت، المقتضب ٤/ ٢٥٦، لسان العرب ١٣/٢٥٧، ط: دار صادر، بيروت، الأولى، وبلا نسبة في الأصول ١/٤٢٨، المعجم المفصل ١/٤٠.

[٥]- المرتجل لابن الخشاب ١٩١،١٩٢، ت: علي صدر، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق.

[٦]- أسرار العربية للأنباري١/٢٠٧، ت: فخر صالح، ط: دار الجيل، بيروت.

[٧]- شرح اللمع للواسطي ١٤٠، ت: رجب عثمان، ط: مكتبة الخانجي، بيروت.

حذف الحرف، والعرب تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر لا في الحذف.[1]

ومذهب سيبويه: أن المنادى منصوب بفعل مضمر تقديره: أُنادِي، أو أدْعُو، أو نحو ذلك، ولا يجوز إظهار ذلك، ولا اللفظ به؛ لأن "يا" قد نابت عنه، قال سيبويه: (ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهار قولك: "يا عبدالله"، والنداء كله حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار "يا" بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريدُ: عبدُ الله، فحذف "أريد" وصارت "يا" بدلاً منها، لأنك إذا قلت: "يا فلان"، عُلم أنك تريده، ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل، وأن "يا" صارت بدلًا من اللفظ بالفعل، قول العرب: "يا إيَّاك"، إنما قلت: يا إيَّاك أعنى، ولكنهم حذفوا الفعل وصار "يا"، و"أيَّا"، و"أي" بدلاً من اللفظ بالفعل)[2].

فقد استدل صاحب الكتاب بقول العرب: "يا إياك"، والأصل فيه" يا إيّاك أعني، ومعنى هذا أن المنادى منصوب ومخاطب، فالأصل أن يؤت

---

[1] _ شرح التسهيل ٢٤٢/٣، ت: محمد عبدالقادر، طارق السيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، الهمع للسيوطي ٢٢/٢، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية، مصر.

[2] – الكتاب ٢٩١/١، وينظر: الأصول لابن السراج ٢٤٠/١، ت: عبدالحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة (١٩٨٨)، المقتصد للجرجاني ٧٥٤/٢، ت: كاظم بحر، ط: دار الرشيد، العراق، شرح الألفية لابن معطى ١٠٣٤/٢، ت: موسى الشوملي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١، ط: مكتبة المتنبي، القاهرة، شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢، ت: إيميل بديع، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، حاشية الحضري ١٧١/٢، منهج السالك ١٤١/٣.

بالضمير المنصوب" إيّاك" إلا أن الاسم الظاهر قام مقامه، ونابت "يا" عن الفعل الناصب له، وكأنه جمع بين "يا" و"أعني؛ ليجعل "يا" دليلًا عل كون المتكلم في حال الدعاء، غير أنهم اختصروا فأضمروا هذا الفعل إضمارًا لازمًا، وصارت "يا" كالعوض منه.

وإليه ذهب أكثر النحويين[1]، وابن مالك في التسهيل، حيث قال: (المنادى مفعول في المعنى؛ لأنه مدعو، فيستحق النصب لفظًا إن كان معربًا قابَلا لحركة الإعراب كـ" يا عبد الله"، وتقديرًا إن كان مبينًا أو معربًا غير قابل لحركة الإعراب كـ" يَا زَيْد"، وناصبه "أنادى" لازم الإضمار لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء، ولجعل العرب أحد الحروف المذكورة

[1]- ينظر: المقتضب للمبرد ٢٠٢/٤، ت: محمد عبد الخالق، ط: عالم الكتب، بيروت، المقتصد ٧٥٤/٢، المفصل بشرح ابن يعيش ١٢٧/١، التبصرة والتذكرة ٣٤٠/١، شرح الجمل لابن خروف ١٧٨/٢، شرح ألفية ابن معطى ١٣٠٤/٢، ١٠٣٥، الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ٢٧١، ت: عبدالله علي، محسن سالم، ط: جامعة أم القرى، السعودية، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٤٩/١، شرح الألفية للأندلسي٧/٤، شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢، البسيط لابن الربيع١٦٢/١، ١٨١، ت: عبادة عبد الثبيتي، ط: دار الغرب الإسلامي، الكافي في الإفصاح لابن الربيع١١٤٥/٣، ت: فيصل الحيفان، ط: مكتبة الرشيد، الرياض، شرح الجمل لابن الفخار ١٣/٢، ت: حماد محمد، اطروحة (دكتوراه) جامعة أم القرى، السعودية، شرح اللمحة البدرية لأبي حيان١٣٠/٢، ت: صلاح راوي، ط: الثانية، شرح شذور الذهب لابن هشام ٢٨١/١، ت: عبدالغني الدقر، ط: الشركة المتحدة، سوريا، المساعد ٤٨٠/٢، شرح ابن عقيل ٢٥٨/٢ موصل النبيل ١٤٤/٤، الهمع ٢٢/٢.

[1]- شرح الجمل ٧٨٣/٢.

كالعوض منه، وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ في إيجاب لزوم الإضمار ولاسيما قصد الإنشاء)[1].

وأبطله الخوارزمي بأنه:(لو كان الفعل مضمرًا هاهنا لكان كلامًا يتطرق إليه التصديق والتكذيب، وشيء منه ليس بكلام، فيتطرق إليه التصديق والتكذيب)[2].

وذهب بعض النحاة إلى أن الناصب للمنادى معنوي، وهو القصد، ورُدّ بأنه لم يُعهد من عوامل النصب.[3]

وأولى هذه الأقوال: قول أكثر النحويين بأن ناصب المنادى فعل مضمر لا يجوز إظهاره؛ لأن الفعل هو الأصل في العمل، وأما الحروف فإنما يُنصب منها ما شابه الفعل، وإذا أمكن أن يعمل الفعل الذي هو الأصل، فلا يُعدل عنه إلى الحرف، وقد أمكن.

الوجه السابع: أن يتألف الكلام من حرف وما هو في تقدير الاسم، نحو: "أمَّا أنَّك منْطلقٌ" بفتح "أنَّ"، فـ" أمَّا" كلمة واحدة بمعنى: "حقًا"[4]، وهو مصدر وقع مخبرًا به عن المصدر المؤول من "أنَّ" ومعموليها.

قال ابن أبي الربيع: (وأما من فتح فجعل "أنَّ" معتمدة على الظرف، وكأنه قال: في الحق أنَّك عاقل، ويكون على أحد وجهين: أن يكون "في

---

[1]- شرح التسهيل ٣/٢٤٢.

[2] - التخمير ١/٣٢٥،٣٢٦.

[3]- شرح الجمل لابن الفخار ٢/١٣، المساعد ٢/ ٤٨٠، الهمع ٢/٢٢.

[4]- قال الدماميني: "أمَّا" كلمتان، فالهمزة للاستفهام، و "ما" اسم بمعنى: شيء، ذلك الشيء: حق، والمعنى "أحقًا". (تعليق الفرائد ٤/٤١).

الحق" حُذف بعد "أمَّا"؛ لأن فيها تخفيفًا، ولا تزول عن أن تكون حرفًا؛ لأنه الظاهر فيها، أو تكون العرب قد جعلتها بمنزلة "حقًا"، ولا يُستنكر في الحرف أن ينتقل إلى الاسم، ألا ترى أنَّ "عنْ" أصلها أن تكون حرفًا وتستعمل اسمًا، ويدخل عليها حرف الجر، فتقول: مِنْ عَنْ، فكذلك "أمَّا" هي حرف في الأصل، ثم استعملت اسمًا فصارت بمنزلة اسمًا)[1]

ولعل الوجه الثاني الذي ذكره صاحب البسيط هو مذهب ابن خروف في نحو "أمَّا أنْك منطلق" كما نص الدلائي، وعليه يكون الكلام مركب من اسم وحرف، والحرف "أمَّا" نائب عن اسم مضمر تقديره: حقًا، وعمل بحق النيابة عنه كما نابت "يا" عن الفعل في باب النداء على رأي الفارسي في أن ناصب المنادى نفس "يا"؛ لنيابتها عن الفعل، مع أن ابن خروف لم ينص على ذلك[2].

ورده أبوحيان بأنَّ: (أنَّ_ وإنْ كانت في تقدير مفرد_ فإن في الكلام مسندًا ومُسندًا إليه، وتقع "أنَّ" موقع المفعولين)[3]

وأجاز سيبويه كسر همزة "إن" وفتحها بعد "أمَّا"، فقال:(وتقول: "أمَّا إنَّه ذاهبٌ"، و"أمَّا أنَّه منْطلق"، فسألت الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: أمَّا أنَّه

---

[1]- البسيط١/٨٢١،٨٢٢.

[2]- شرح الجمل لابن خروف١/٤٦٨،٤٦٧، ت: سلوى محمد، اطروحة (دكتوراه) جامعة أم القرى، السعودية.

[3]- التذييل والتكميل١/٤٣.

منطلقٌ، فإنه يجعله كقولك: حقًا أنَّه منْطلقٌ، وإذا قال: أمَّا إنَّه منْطلق، فإنه بمنزلة قوله: ألا، كأنك قلت: ألا إنَّه ذَاهبٌ)[1].

٣- حقيقة الاسم:

قال الدلائي: (تنبيهات: عدل المصنف عما به حد الجماعة الاسم من الأمور الذاتية الكائنة قبل التركيب إلى ما اختاره من حده بأمر عارض له حالة التركيب، وهو خاصة من خواصه إذ ذاك، وليس شأن الحدود من غموض الألفاظ والإبهام، والترديد، والمجاز، المنافي للحدود التي لا يؤتي بها إلا إيضاحًا للمحدود.[2]

وقد اختلفت عباراتهم في حده، فقيل: كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، وقيل: كل لفظ دالٍ على معنى في نفسه، وقال السيرافي وجماعة: كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل، وقال أثير الدين: وأجود ما حُد به أن يقال: كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعرضة ببنيتها للزمان[3].

الثاني: اختلف أهل المصرين في اشتقاق الاسم، فقال البصرية: من السمو؛ أي: العلو، والكوفية من السمة؛ أي: العلامة، والمحذوف عندهم فاؤه، فوزنه عندهم "اعل" احتجاجًا بأنه علامة على مُسمّاه، والصحيح الأول.

---

[1]- الكتاب٣/١٢٢، وينظر: المقتصد ١/٤٧٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٧، التذييل والتكميل٥/٨٦، موصل النبيل١/٢٤١.

[2]- هذا التنبيه مقتبس من كلام أبي حيان في التذييل ١/١٤٥.

[3]- المرجع السابق بتصرف يسير.

الثالث: في الاسم خمس لغات: اِسم بكسر الهمزة، وهو أشهرها، وبضمها، وبكسر السين، قال الشاعر: "باسْمِ الذِي فِي كُلِّ سُورةٍ سُمِهْ"[1]،

وبضمها قال:

وعاقُبًا أَعْجَبنَا مُقدِّمُه يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سُمُهْ[2]

أنشدهما في الصحاح، وقال بالضم والكسر جميعًا، وسُمى بزنة "هُدى"، قال:

والله أسْمَاكَ سُمْى مُبَاركًا آثرك الله بِه إيثَارِكًا[3].

الرابع: إنما قُدم الاسم على قسميه لوجهين: أحدهما: أصالة الأسماء وفرعية غيرها، وتقديم الأصل أولى، والثاني: استغناؤه عنهما في الإفادة، وافتقارهما إليه)[4]

---

[1]- البيت من الرجز، وتمامه: قَدْ وَرَدَتْ عَلى طَرِيقٍ تعلَمُهْ، وهو بلا نسبة في المنصف١/٦٠، الإنصاف ١/٥، ت: حسن محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، أسرار العربية ٢٦، شرح ابن يعيش١/٢٤، شرح الجمل لابن الفخار ١/ ١٦٢، اللسان١٩/١٢٦.

[2]- البيت من الرجز في الصحاح١/٩١، ت: أحمد عبد الغفور، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الرابعة، المقتضب١/٢٢٩، المنصف١/٦٠، الإنصاف١/٥، أسرار العربية٢٦، شرح ابن يعيش١/٢٤، أمالي الشجري٢/٦٦، اللسان١٩/١٢٦.

[3] – الرجز، بلا نسبة في المنصف١/٦٠، الإنصاف ١/٥، أسرار العربية ٢٦، شرح ابن يعيش١/٢٤، شرح الجمل لابن الفخار ١/١٦٢، اللسان١٩ /١٢٦.

[4]- نتائج التحصيل ١/١٨٣"بتصرف".

بعد عرض الدلائي لتعريف ابن مالك للاسم بالشرح والتحليل ذيَّل الدلائي هذا الباب بأربع تنبيهات، ذكر فيها ما أغفله ابن مالك في حد الاسم، وفيما يلي عرضًا لها:

التنبيه الأول: حد الاسم:

تعقب الدلائي حد ابن مالك للاسم:(كلمة يُسند ما لمعناها إلى نفسها، أو نظيرها)، بأن ما ذكره ليس حدًا للاسم وإنما هو وصف له؛ لما فيه من الغموض والإبهام والتردد والمجاز المنافي للحدود الذي لا يُؤتى بها إلا إيضاحًا للمحدود، حتى صار كل قيد في حده يحتاج إلى الشرح والتوضيح، ومن ثمَّ لا يُسمى حدًا، وإنما يُسمى رسمًا، قال ابن السيد: (لأن الحد إنما قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون الجامع المانع)[1]، ولعل مقصد ابن مالك من ذلك رسم الاسم على وجه التقريب والتمثيل، وأكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا[2]، فحدوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه[3].

وقد ذكر الدلائي بعد تعقبه لحد ابن مالك عدة تعريفات للاسم، هي:

الأول : الاسم : كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان، وبهذا حده الفارسي[4]، والزمخشري، فقال: (الاسم ما دل على معنى في نفسه

---

[1]- إصلاح الخلل لابن السيد البطليموسي ٦٠، ت: حمزة عبدالله، ط: الأولى (١٩٨٨).

[2]- إصلاح الخلل ٥٩،٦٠.

[3]- نتائج الفكر للسهيلي ٥٠/١، ت: محمد إبراهيم، ط: دار الرياض، إصلاح الخلل ص٦٠.

[4]- الإيضاح بشرح المقتصد ٧٠/١.

دلالة مجردة من الاقتران)[1]، وبه قال ابن الدهان[2]، والعكبري[3]، وابن الحاجب[4]، والجرجاني[5]، والسهيلي[6]، وابن خروف[7]، واليمني[8]، والرضي[9].

ورُد هذا الحد بأمرين: أحدهما: أن الغبُوق والصُبوح لا يدخل في هذا الحد؛ لدلالته على الزمان، وهو من قبيل الأسماء بالاتفاق، وأجيب عنه: بأنه لا يدل على زمان من الأزمنة الثلاثة، وإنما يدل على الزمان الذي هو أول النهار وآخره، وقد قيدت الأزمنة بالماضي والحال والاستقبال، فوجب دخوله في الحد.

الآخر: الأفعال المضارعة لا دلالة لها على أحد الزمانين، فهي تحتمل الحال والاستقبال، فيدخل في حد الأسماء، وهي أفعال بالاتفاق، وأجيب

---

[1]- شرح الأنموذج في النحو٢٢، ت: حسني عبد الجليل، ط: مكتبة الآداب، القاهرة، وينظر: التخمير ١/٨١، المفصل بشرح ابن يعيش١/٢٣،٢٤، المفصل بشرح ابن الحاجب ٣١، ت: موسى بناي، ط: العاني، بغداد.

[2]- شرح الجمل لابن الدهان ٤٣.

[3]- اللباب١/٤٥.

[4]- الكافية بشرح الرضي١/٣٤.

[5]- المقتصد١/٧٠.

[6]- نتائج الفكر١/١٢٣.

[7]- شرح الجمل لابن خروف١/٢٣٣.

[8]- الإرشاد ١٠٨.

[9]- شرح الكافية١/٤٠.

عنه: بأن الفعل المضارع يدل على أحد الزمانين، ولا ينطق به إلا وهو مقصود دلالته على أحد الزمانين.[١]

الثاني: الاسم: كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمنٍ محصل، ونسبه الدلائي للسيرافي[٢]، وجماعة من النحويين منهم ابن السراج[٣]، ابن الخشاب[٤]، والأنباري[٥]، وابن السيد[٦]، وهو أشهر ما حُدَّ به الاسم.

الثالث: كل كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعرضة ببنيتها للزمان، وعزاه الدلائي لأبي حيان[٧]، وبه قال ابن عصفور[٨]، وابن الصفار[٩]، والسيوطي[١٠].

التنبيه الثاني: اشتقاق الاسم: ذكر الدلائي في اشتقاق الاسم مذهبين :

---

[١]- شرح المفصل لابن الحاجب ٦٣/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١، شرح الكافية للرضي ٣٤/١.

[٢]- شرح الكتاب للسيرافي ٥٣/١، ت: رمضان عبدالتواب، محمود فهمي، ط: الهيئة المصرية للكتاب، مصر (١٩٨٦)، وينظر: إصلاح الخلل ٦١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١.

[٣]- الأصول ٣٩/١، وينظر: إصلاح الخلل ٦١، نتائج الفكر ١٢٣/١، شرح اللمع للأصفهاني ١٨٦، ت: إبراهيم محمد، ط: جامعة الإمام، السعودية.

[٤]- شرح الجمل لابن الخشاب ١٦.

[٥]- أسرار العربية ٣٧.

[٦]- إصلاح الخلل ٦٣.

[٧]- التذييل والتكميل ١٤٥/١.

[٨]- شرح الجمل لابن عصفور ٩٠/١.

[٩]- شرح الكتاب لابن الصفار ٢١٩، ت: معيض مساعد، ط: الأولى (١٩٩٨).

[١٠]- الهمع ٢٥/١.

مذهب البصريين[1]: أن الاسم مشتق من السمو؛ أي: العلو ، وصحح الدلائي مذهبهم بثلاثة أمور:

الأول: الأصل في "اسم": سُمُو، إلا أنهم حذفوا الواو من آخره، وعوضوا الهمزة في أوله، فصار اسمًا وزنه "افْع"؛ لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سمُو، فالمحذوف منها يرجع إلى موضع اللام لا الفاء، ودليل ذلك قولهم: أَسْمَيْتُه، والأصل فيه: أَسْمَوت، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة؛ قلبت ياء، وإنما قلبت ياء حملًا على المضارع، كما قالوا: أَدْعَيْت، وأَغْزَيْت؛ والأصل: أَدْعَوت، وأَغْزَوت، وقولهم في تصغيره :"سُمَيّ"؛ وكان الأصل فيه: "سُمْيَو" إلا أنَّه لما اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن؛ قلبوا الواو ياء، وجعلوها مشددة، كما قالوا: سيِّد وميِّت، والأصل فيه: سَيْوِد ومَيْوِت، وقولهم في تكسيره: "أَسْمَاء"؛ وكان الأصل فيه: "أَسْمَاو" إلا أنه لما وقعت الواو طرفًا، وقبلها ألف زائدة؛ قلبت همزة، كما قالوا: كِسَاء، وسَمَاء؛ والأصل فيه: كِسَاو، وسَمَاو.[2].

---

[1]- ينظر: المرتجل ١٥، اللباب ٤٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/١، شرح الكتاب لابن الصفار ٢٢٦، شرح الجمل لابن خروف ٢٣٣/١، الإنصاف ٧/١، شرح الكافية في النحو لليمني ص١٠٠، ت: نصار محمد، اطروحة (دكتوراه) جامعة أم القرى، السعودية، شرح الجمل لابن الفخار ١٦١/١.

[2]- ملحة الإعراب للحريري ٥٣، ط: دار السلام، مصر، الأولى (٢٠٠٥)، الصحاح ٦٥٨/٢، ط: المكتبة العلمية، بيروت، المرتجل ١٥، الإنصاف ٧/١، اللباب ٤٥/١، التبيين للعكبري ١٣٢/١، ت: عبدالرحمن سليمان، ط: العبيكان، شرح المفصل لابن يعيش ٨٢/١، شرح الجمل لابن خروف ٢٣٣/١، شرح الكتاب لابن الصفار ٢٢٦، شرح الكافية في النحو ١٠٠، التذييل ٤٤/١ المصباح المنير للفيومي ٢٩٠/١.

الثاني: أنّ عودةَ المحذوف إلى الأخير، لا يلزم منه أن يكون المَحذوف من الأخير، بل يَجوز أن يكونَ مقلوبًا، وقد جاءَ القلبُ عنهم كثيرًا، كما قالوا: عِدة، والأصل: وَعَد، حذفت عين الكلمة، وعوض عنها بالتاء في آخرها.

الثالث: أن السُّمُو في اللغة هو العلُو، يقال: سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا، إذا عَلَا، ومنه: سمَّيتُ السماءَ سماءً؛ لعلوِّها، والاسم يَعْلُو على المُسمَّى، ويدل على ما تحته من المعنى كالطابع على الدرهم.[1].

وصحح مذهب البصريين الجوهري[2]، وابن الخشاب[3]، والأنباري[4]، والعكبري[5]، وابن يعيش[6]، وابن الفخار[7]، واليمني[8]، وابن الصفار[9]، وأبو حيان[10].

ومذهب الكوفيين[1]: أنه مشتق من الوَسْم؛ لأن الوَسْم في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المُسَمّى، والأصل في اسم: وِسْم، إلا أنه حذفت

---

[1]- القواعد والفوائد للثمانيني ١١، ت: عبدالوهاب محمود، ط: الرسالة، مصر، الأولى (٢٠٠٣)، الإنصاف ٧/١، اللباب ١٣٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤،٢٣/١، نتائج الفكر ١٣٥/١، شرح الكافية في النحو لليمني ١١٣.

[2]- الصحاح ٦٥٨/٢.

[3]- المرتجل ١٥.

[4]- أسرار العربية ٣٥/١.

[5]- اللباب ١٤٥/١.

[6]- شرح المفصل ٢٤،٢٣/١.

[7]- شرح الجمل ١٦١/١.

[8]- شرح الكافية ١١٣.

[9]- شرح الكتاب ٢٢٦.

[10]- التذييل والتكميل ٤٤/١.

منه الفاء التي هي الواو، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف، ووزنه: إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه.

وضعفه الدلائي بأن العرب تقول: "أَسْمَيتُه" ولو كان مشتقًّا من الوَسْم لوجب أن تقول: "وَسَمْتُه"، وأُوسَمْتُ، وجمعه: أَسْمَاء[٢]، ولو كان مشتقًّا من الوِسْمِ لوجب أن تقول: وُسَيْم، وأوْسَام، وأوَاسِيم، لأن التصغير والجمع يردَّان الأشياء إلى أصولها.[٣]

وأصح المذهبين ما ذهب إليه البصريون والدلائي، وما ذهب إليه الكوفيون، وإن كان صحيحًا من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة التصريف.

==

[١]- ينظر: المرتجل ١٥، الإنصاف١/٧، اللباب١/٤٥، شرح المفصل لابن يعيش١/٢٣،٢٤، شرح المفصل لابن الحاجب١/٦٣، شرح الجمل لابن خروف١/٢٣٣، شرح الكافية في النحو١٠٠، شرح الكتاب لابن الصفار ٢٢٦، شرح الجمل لابن الفخار ١/١٦١، المصباح المنير١/٢٩٠.

[٢] - ينظر: المرتجل ١٥، الإنصاف١/٧، اللباب١/٤٥شرح المفصل لابن يعيش١/٢٣،٢٤، شرح المفصل لابن الحاجب١/٦٣، شرح الجمل لابن خروف١/٢٣٣، شرح الكتاب لابن الصفار ص٢٢٦، شرح الكافية في النحو١٠٠، شرح الجمل لابن الفخار ١/١٦١، المصباح المنير١/٢٩٠.

[٣]- الصحاح٢/٦٥٨، المرتجل ١٥، الإنصاف ١/٧، اللباب ١/١٤٥، شرح المفصل لابن الحاجب١/٣٤٢، شرح الجمل لابن خروف١/٣٤٢، المصباح المنير١/٢٩٠.

التنبيه الثالث: اللغات الواردة في "اسم":

ذكر الدلائي أن للعرب في الاسم خمس لغات[1]: اِسْم، واُسْم، وسِمٌ، وسُم، وسُمًى، وكُسرت الهمزة في "اِسم" لَمحًا لكسرة سينه في: سِمْو؛ لأنه الأصل، وضُمت الهمزة في "اُسم" لَمحًا لضمة سيْنَه في "سُمْو"؛ لأنه أصل ثانٍ، والذي يدل على ذلك اللغتان الأخريتان وهما: "سِمٌ"، و"سُمٌ"، فإنهما حذفت لامهما، وبقيت فاؤهما على حركتها في الأصلين، ووزن "اُسم" بضم الهمزة: اُفْع، ووزن "سِم": فِع، ووزن "سُم": فُع، ووزن "سُمًى": فُعَّل، واستدل على اللغة الأخيرة بقول الراجز:

والله أسْمَاكَ سُمْى مُبَارِكًا"

ورُدت هذه اللغة بجواز أن لا يكون مقصورًا، بل تكون حركة الميم حركة إعراب[2].

وتعقبه ابن يعيش: باحتمال أن يكون على لغة من قال: "وُسْم"، ونصبه؛ لأنه مفعول ثانٍ، فإن صحت هذه اللغة من جهة أخرى فمجازها أنه تمم الاسم ولم يحذف منه شيئًا.[3]

وزاد المرادي لغتين في الاسم هما: "سِمي" بكسر السين، و"سُمي" بضم السين.[4]

---

[1]- ينظر: أسرار العربية ٣٧/١، الإنصاف ١٤/١، الباب ١٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١، شرح الكافية لليمني ١١٤، التذييل والتكميل ٤٣١/١.

[2]- الإنصاف ١٤/١، التذييل والتكميل ٤٣١/١.

[3]_ شرح المفصل ٨٥/١.

[4]- توضيح المقاصد ٦٨/١.

التنبيه الرابع: علة تقديم ابن مالك الكلام عن الاسم قبل الفعل والحرف:

علل الدلائي لتقديم ابن مالك الكلام عن الاسم قبل حديثه عن الفعل والحرف بأمرين: أحدهما: استغناؤه عنهما في الإفادة، وافتقارهما إليه، والآخر: أصالة الأسماء، وفرعية الفعل، وتقديم الأصل أولى، وذلك وفقًا لمذهب البصريين، والظاهر من كلام الدلائي في أن الفعل مشتق من المصدر، وفرع عنه، خلافًا لمذهب الكوفيين في أن الأصل في الاشتقاق الفعل، والمصدر مشتق منه وفرع له .

واحتج البصريون لأصالة المصدر، وفرعية الفعل بأمور: الأول: أن زمان المصدر مطلق، وزمان الفعل مقيد، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

الثاني: أن المصدر يدل على معنى واحد وهو الحدث، والفعل يدل على معنيين: وهما الحدث والزمان، وكما أن الواحد أصل للاثنين، فكذلك المصدر أصل الفعل.

الثالث: أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر للاسم.

الرابع: أن المصدر له مثال واحد نحو: الضرب، والفعل له أمثلة مختلفة.

الخامس: أن الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على يدل عليه الفعل.

السادس: أن تسميتهم له بالمصدر دليل على أنه قد صدر عنه شيء، كما تقول: مصْدر الإبْل، وبهذا يتحقق كون الفعل مشتقًا من المصدر؛ لأنه

بمنزلة المكان الذي يصدر عنها، والأصل في ذلك قول إمام البصريين– سيبويه– حيث قال: (وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)[1] ، وإليه ذهب أكثر النحويين[2]، وصححه ابن مالك، واستدل على صحته بأن بعض المصادر لا أفعال لها لا لفظًا ولا تقديرًا، فلو كان الفعل أصلًا لكانت هذه المصادر فروعًا لا أصول لها، وذلك محال[3].

أما الكوفيون فاحتجوا لمذهبهم بثلاثة أوجه: الأول: أن الفعل يعمل في المصدر، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، فوجب أن يكون المصدر فرعًا على الفعل، ورُد بأن: حروف الجر تعمل في الأسماء وليست بأصل لها.[4]

---

[1]– الكتاب ١٢/١.

[2]– ينظر: الأصول ١٥٩/١، علل النحو لابن الوراق ٣٥٦، الخصائص ١١٣/١، ١١٩، ت: محمد النجار، ط: دار الكتب المصرية (١٩٥٢)، اللمع ١٠١، شرح اللمع لابن برهان ١٠١/١، شرح اللمع للتبريزي ١٣٣، الإنصاف ٢١٨/١، ٢١٩، التبيين ١٤٣، المفصل بشرح ابن يعيش ١٠٩/١، شرح اللمع للواسطي ٥٨، نتائج الفكر ٦٧، كشف المشكل في النحو ٤٣١/٢، ت: هادي عطية، ط: الإرشاد، بغداد (١٩٨٤)، شرح الجمل لابن خروف ٢٥٧/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/١، ٢٩، البسيط ٧٥/١، شرح الكافية ٢٧٦/١، شرح ألفية ابن معطى ٢٢٠/١، ٢٢١، الارتشاف ١٣٥٣/٣، المساعد ٤٦٤/١.

[3]– شرح التسهيل ١٠٧/٢، ١٠٨، شرح الكافية الشافية ٢٩٣/١، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩/١.

[4]– توجيه اللمع لابن الخباز ١٦٧، ت: فايز دياب، ط: دار السلام، القاهرة، الأولى (٢٠٠٢).

الثاني: أن المصدر يُذكر تأكيدًا للفعل، ولاشك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد؛ لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب، وهذه الأفعال إنما اشتُقت منها قبل ذلك؛ وأيضًا فإن المصادر لا يلزمها أن تكون مؤكدة، بل إنما يكون ذلك فيها إذا انتصبت بعد أفعالها[1].

الثالث: أن المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله، نحو "عَوْر" صحت الواو لأنها صحت في فِعله "عَوِرَ"، ورُدَّ: بأن المضارع يصح بصحة الماضي، ويعتل باعتلاله كـ "صَدَ يصُد"، "وهَاب يهَاب"، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر.[2]

وأقرب المذاهب: ما ذهب إليه البصريون والدلائي في أن المصدر هو أصل المشتقات؛ لأن الفرع لابد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف، ولا دلالة لها على الزمان المعين.

---

[1]- شرح الجمل لابن عصفور ٢٨/١.

[2]- توجيه اللمع ١٦٧.

٤-علة جر الممنوع من الصرف المقترن بالألف واللام أو المضاف:

قال الدلائي: (تنبيهان: إنما جُر بالكسر في هذه الأماكن؛ لكونه مدخولًا لمعاقب التنوين، والاسم مدخولًا للتنوين يُجر بالكسرة، وقيل: لأنه دخله خاصة من خواص الأسماء، فضَعُف شبه الفعل فجُر بالكسرة، وضُعف بدخول الجار عليه، وبتحقيره، ونعته، وهي من الخواص أيضًا[١]، الثاني: قضية كلامهم: أنه حينئذٍ باقٍ على المنع، وإنما جُر بالكسرة فقط، وبه صرح المصنف في شرح الكافية، ونقله ابن هشام في شرح هذا الكتاب عن الأكثرين، وفي شرح الخلاصة عن الجمهور، وقال المبرد، والسيرافي، وابن السراج، والزجاج، وجماعة: مصروف)[٢]

بعد تفصيل الدلائي لكلام ابن مالك في إعراب الممنوع من الصرف وأحكامه ذَيّله بتبيهين نص فيهما على ما أغفله ابن مالك في هذا الباب، وهما: بيان علة جر الممنوع من الصرف إذا اقترن بالألف واللام أو أضيف، وهل هو باقٍ على علته في منعه من الصرف، وتفصيل ذلك كالتالي:

التنبيه الأول: علة جر الاسم الممنوع من الصرف إذا اقترن بالألف واللام أو أضيف:

ذكر الدلائي في تعليل جر الاسم الممنوع من الصرف إذا اقترن بالألف واللام أو أضيف بالكسرة قولين:

القول الأول: أن جره بالكسرة في الحالتين؛ لأنه دخله ما عاقب التنوين، والاسم إذا دخله التنوين جُر بالكسرة، وكذلك إذا دخله ما عاقبه، والألف

---

[١]- النص مقتبس من التذييل والتكميل ١/١٤٧.

[٢]- نتائج التحصيل ٢٨٦،٢٨٧" بتصرف".

واللام يعاقبان التنوين فلا يجتمعان[1]، وهو بناء على أن المنصرف هو ما مُنع من التنوين وحده، وأما الجر بالكسرة فتابع له، فسقوطه بتبعية التنوين.

وبهذا علل له الجرجاني، فقال: والدليل على أن الجر غير مقصود منعه البتة، أنهم لما أمنوا إلحاق التنوين بأن دخل الاسم الإضافة أو الألف واللام أعادوا الجر فقالوا: مررت بأحمدِكم وبالأحمرِ، ولم يقولوا: بأحمدَكم، ولا بالأحمرَ، فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما أتوا به حيث أمِنُوا إلحاق التنوين، فينبغي أن يقال: أن المنصرف ما يدخله الجر مع التنوين)[2].

واختاره الرضي واستدل على ذلك: بأن الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعًا له، مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حذف أيضًا لمُنع الصرف كالتنوين، لم يعد بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة لا يُرتكب إلا قدر الحاجة.[3]

القول الثاني: أن التنوين مُنع منه الاسم لشبهه بالفعل؛ لكونه من خصائص الأسماء والجر بهذه الصفة، فصار زوالها تبعًا للتنوين، فإذا جاء موضع لا يدخله التنوين عاد الجر إليه حيث أمِنُوا التنوين، وذلك مع الألف

---

[1]- شرح ابن يعيش ١٦٦/١، ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي ١١٤، ت: عادل محسن، ط: جامعة أم القرى، السعودية (١٩٩٨)، شرح الكتاب لابن الصفار ٣٥١، شرح الجمل لابن الفخار ١٦٣/١، شفاء العليل للسلسيلي ١٣٣/١، ت: الشريف عبدالله، ط: جامعة أم القرى، السعودية، الأولى (١٩٨٦).

[2]- المقتصد ١١٤/١.

[3]- شرح الكافية ١٠٢/١.

واللام[1]، وهو بناء على أن المنصرف هو ما دخله التنوين والجر معًا، وبه علل ابن جني[2]، وابن يعيش[3]، وابن عصفور[4] ، ونسبه ابن الصفار لسيبويه[5]، ونسبه ابن الحاجب للزجاج[6].

واعتُرض بما ذكره الدلائي من دخول الجار عليه، وتصغيره نحو: أُحيْمِد، ونعته، وكلها من خواص الأسماء، وأجيب عنه: بأنه لم يدخل عليه حرف الجر إلا بعد تمكن الشبه فيه، فلم يُعتد به، وبأن التصغير قد يوجد في الأفعال نحو: ما أُميْلح، فلم يتمحض لأن يكون من خواص الأسماء، وبأن النعت ليس اتصال بالمنعوت كاتصال الألف واللام والإضافة ، فلذلك لم تُعتبر هذه من الخواص، واعتبرت الألف واللام والإضافة، فعاد بهما إلى أصله من الجر بالكسرة.[7]

---

[1]- شرح ابن يعيش ١/١٦٦، شرح اللمع للأصفهاني ٢٢٢، ترشيح العلل ١١٤، شرح الكتاب لابن الصفار ٣٥١، شرح الكافية ١/١٨٠.

[2]- اللمع بشرح الأصفهاني ٢٢٢.

[3]- شرح المفصل ١/١٦٦.

[4]- شرح الجمل ١/١٣٥.

[5]- شرح الكتاب ٣٥٢.

[6]- الإيضاح في شرح المفصل ١/١٢٤.

[7]- شرح الكتاب للسيرافي ٢/٣٧٧،٣٧٨، ت: رمضان عبدالتواب، محمود فهمي، ط: الهيئة المصرية للكتاب (١٩٨٦)، علل النحو لابن الوراق ١٧٤،١٧٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٦، التذييل ١/١٤٧.

التنبيه الثاني: هل الاسم غير المنصرف باقٍ على علته بعد إضافته ودخول الألف واللام:

ومنشأ الخلاف مبني على الاختلاف في سبب تسميته منصرفًا وغير منصرفًا، فبعضهم سماه منصرفًا، وبعضهم سماه منجرًا، وقد ذكر الدلائي في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن غير المنصرف إذا دخلته الألف واللام أو الإضافة يسمى منجرًا، فهو باقٍ على منعه، وهذا القول مبني على أن حد المنصرف ما دخله التنوين وحده، وأما الجر بالكسرة فتابع له، فسقوطه بتبعية التنوين[١]، وقد نسبه الدلائي لابن مالك في شرح الكافية الشافية، قال ابن مالك: (مالا ينصرف هو الاسم الذي لا يُنون، فإن أُضيف أو دخلت عليه الألف واللام التحق بالمنصرف في الجر)[٢]، ونسبه الدلائي نقلا عن ابن هشام لأكثر النحاة في شرحه للتسهيل، وعن الجمهور في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"[٣].

وإليه ذهب الفارسي[٤]، وابن خروف[٥]، والعكبري[٦]،

---

[١]- ينظر: التبيين١٦٤، شرح المفصل ٥٨/١، توضيح المقاصد ١١٩/٣، منهج السالك ٢٢٨/٣، حاشية الصبان ٢٢٨/٣، ط: دار إحياء الكتب العربية.

[٢]- شرح الكافية الشافية١٧٩/١.

[٣٣] – لم ينص ابن هشام على ما نقله الدلائي.

[٤]- الإيضاح بشرح المقتصد.

[٥]- شرح الجمل٩٠٠/٩٠١/٢.

[٦]- اللباب ٧٢/١، التبيين ١٦٤.

وابن يعيش[١]، والرضي[٢]، وابن الخباز[٣]، وأبوحيان[٤]، واحتجوا لمذهبهم بأمور:

الأول: أن الشاعر إذا اضُطر إلى صرف ما لا ينصرف جَرّه في موضع الجر، ولو كان من الصرف لما أتى به من غير ضرورة إليه؛ وذلك أن التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن، والوزن يقوم به سواء كسر ما قبله أو فتحه، فلمَّا كُسِر حين نُون عُلم أنه ليس من الصرف؛ لأن المانع من الصرف قائم، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن، فيجب أن يختص به[٥].

الثاني: أن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المرفوع والمنصوب قيل: قد صُرف للضرورة، ولا جر فيهما[٦].

الثالث: أنه مطابق لاشتقاق اسم الصرف، وبيانه: أن الصرف في اللغة هو الصوت الضعيف، ، والنون الساكنة في آخر الكلمة صوت ضعيف فيه غنَّة كغنَّة القلم، فأما الجر فليس صوته مشبهًا له؛ لأنه حركة، فلم يكن صرفًا كسائر الحركات، ألا ترى أن الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة، ولا تُسمى صرفًا.[٧]

---

[١]- شرح المفصل ٥٨/١.

[٢]- شرح الكافية ٨٨/١.

[٣]- توجيه اللمع٤٠٤

[٤]- شرح اللمحة البدرية٣٥١/٣.

[١٠]- ينظر: التبيين ١٦٥، اللباب ٧٣/١، شرح الكافية ٨٨/١، حاشية الصبان ٢٢٨/٣.

[١١]- اللباب ٧٢/١، شرح المفصل ٥٨/٤، حاشية الصبان ٢٢٨/٣.

[١٢]- التبيين ١٦٤، اللباب ٧٢/١.

الرابع: أن ما فيه الألف واللام أو أضيف يُكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف، وذلك يدل على أن الجر يسقط تبعًا لسقوط التنوين، بسبب مشابهة الاسم للفعل، والتنوين سقط هنا لعلة أخرى، فينبغي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعًا له.[١]

القول الثاني: أن غير المنصرف إذا دخلته الألف واللام أو الإضافة يسمى منصرفًا، وهذا القول مبني على أن حد المنصرف ما دخله التنوين والكسر معًا، وعلل الدلائي له بأن الاسم يمنع من الصرف إذا ما شابه الفعل، أما إذا أضيفت أو دخل عليه الألف واللام استحق ما يستحقه المنصرف من التنوين والجر، وكلاهما من خصائص الأسماء، ونسبه للمبرد[٢]، والسيرافي[٣]، وابن السراج[٤]، والزجاج[٥]، وجماعة من النحويين منهم:

---

[١٣] المقتصد ١١٤/١، التبيين ١٦٥، اللباب ٧٢/١، شرح التسهيل ٤٥/١، شرح الكافية ٨٨/١.

[١] المقتضب٣٠٩/٣.

[٣] شرح الكتاب٣٧٧/٢.

[٤] الأصول٤٦/١.

[٥] ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ٣، ت: هدى محمود، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر (١٩٧١).

سيبويه[١]، وابن جني[٢]، والزمخشري[٣]، والصيمري[٤]، والأنباري[٥]، والواسطي[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن هشام[٩].

وأبطل ابن الخباز هذا القول بالألف واللام، فإنهما من خصائص الأسماء وليسا من الصرف، ولما كان الأصل في الأسماء الصرف لم يجز تركه إلا بمانع؛ لأنه لا يجوز مخالفة الأصل من غير حاجة داعية إليها.

ورده العكبري بأن: تقلب الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون الرفع والنصب صرفًا، وكذلك تقلب الفعل بالاشتقاق والإعراب لا يسمى صرفًا، وإنما يُسمى تصرفًا وتصريفًا[١٠].

وبأنه: لو صح ما ذكروه لم يكن التنوين من الصرف؛ لأنه ليس من وجوه تقليب الكلمة بل هو تابع لما هو تقليب.[١١]

---

[١]- الكتاب ٢٢/١، ٢٣.

[٢]- اللمع ٥٣.

[٣]- المفصل بشرح ابن يعيش ٥٦/١.

[٤]- التبصرة والتذكرة ٥٣٩/٢.

[٥]- أسرار العربية ٣٧٢/١.

[٦]- شرح اللمع للواسطي ١٩٧.

[٧]- الكافية بشرح الرضي ٨٧/١.

[٨]- شرح الجمل ٣٢٧/٢.

[٩]- أوضح المسالك ٢٩٩/١.

[١٠]- التبيين ١٦٦.

[١١]- اللباب ٧٣/١.

القول الثالث: التفصيل، حيث فصلوا بين أن تزول أحد علتيه بالإضافة، أو "أل" كما في العلم فيُصرف ويسمى منجرًا أو لا، ونسبه الدلائي لابن مالك في التحفة، قال ابن مالك:(فإذا أضيف أو دخله الألف واللام انجر بالكسرة، ولا تقول: انصرف، إلا إذا كانت الألف واللام تسلب عنه أحد الموانع كالأحمد مثلًا في قولك: أقام الأحمدُ الأولُ أم الثاني، فإن الألف اللام أزالت عنه العلمية التي كانت إحدى العلتين، فصح أن يقال مصروفًا)[1] ، ونسبه أيضًا لابن قاسم المرادي[2]، وصاحب البسيط[3]، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معط.

والذي أراه صوابًا: أن المنصرف ما دخله التنوين دون الجر؛ لأن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه التنوين وحده، ثم يتبع الجر التنوين في الزوال؛ لأن التنوين خاصة بالاسم والجر خاصة له أيضًا، فتتبع الخاصة الخاصة، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا يدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غير.

[1]- التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب ١١٨.

[2]- توضيح المقاصد ٣٤٤/١.

[3]- البسيط لابن أبي الربيع ١٢١/١.

٥- علامات الإعراب والبناء

قال الدلائي: (خاتمة: لم يفرق في التعبير في جانبي الإعراب والبناء، فعبر بالأنواع في الموضعين، وقد فرق ابن الحاجب، فعبر عن الأول بالأنواع، وفي الثاني بالألقاب، ووجهه بعض بأنه: لم يُسم حركات البناء والوقف أنواعًا؛ لفقد ما يكون جنسًا شاملًا لها نظرًا إلى الأصل)[١].

اختتم الدلائي باب "إعراب الاسم الصحيح الآخر" بخاتمة تعقب فيها تعبير ابن مالك عن علامات الإعراب والبناء بالأنواع دون التفريق بينهما، قال ابن مالك:(وأنوع الإعراب : رفع، ونصب، وجر، وجزم)[٢]، وقال في موضع آخر:(وما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، فهو بناء، وأنواعه: ضم، وفتح، وكسر، ووقف)[٣]، فعبر عن علامات الإعراب بالأنواع، كما عبر عن علامات البناء بالأنواع، وذلك خلافًا لما نقله الدلائي عن ابن الحاجب من التفريق بين علامات الإعراب و علامات البناء، حيث عبر عن الأول بالأنواع، وعبر عن الثاني بالألقاب، قال ابن الحاجب في تعريف المعرب: (الإعراب ما اختلف آخره به، وأنواعه: رفع، ونصب، وجر)[٤]، وقال في تعريف المبني: (ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب، وألقابه: ضم، وفتح، وكسر، ووقف)[٥].

---

[١] – نتائج التحصيل ١/٣٢٩.

[٢] – شرح التسهيل ١/٤٢.

[٣] – المرجع السابق/٥٧.

[٤] – الكافية بشرح الرضي ١/٦٩

[٥] _ المرجع السابق ٢/٣٩٨.

ووجه نظر ابن الحاجب في التفريق بينهما كما فسرها الرضي[1]، ونقله عنه الدلائي دون أن ينسبه إليه أن حركات البناء لا تُسمى أنواعًا؛ لفقد ما يكون جنسًا شاملًا لها نظرًا إلى الأصل، إذ الأصل انحصار البناء في شيء واحد، وهو السكون، لإطباقهم أن الأصل في البناء السكون، فلما كان من حق البناء عدم شموله هذه الأشياء نظرًا إلى الأصل، لم يُطلق عليه اسم الأنواع؛ رعاية لجانب الأصل.

والظاهر من تعقب الدلائي لتعبير ابن مالك موافقته لقول ابن الحاجب في التفريق بين علامات الإعراب والبناء، وتسمية الأول بالأنواع، والثاني بالألقاب، وإن كان التفريق بينهما لا جدوى منه، فتعقب الدلائي لابن مالك في عدم التفريق بينهما فيه مغالاة، وكلاهما صواب سواء أكانا ألقاب الإعراب والبناء أم أنواع الإعراب والبناء.

[1] – شرح الكافية٢/٣٩٨،٣٩٩.

٦- حقيقة كلا وكلتا:

قال الدلائي:(تنبيهان: الأول: اختُلف في "كلا وكلتا"، فقال البصرية: مفردان لفظًا مثنيان معنى كـ "زوج:؛ تمسكًا بلزوم الألف مع الظاهر في لغة الجمهور ولا كذلك المثنى، وقال الكوفية: مثنيان حقيقة؛ تمسكًا بوجودهما بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا، و أجاب البصرية: أن قلب ألفيهما مع المضمر لا لعامل حملًا على "لدَى، وعلَى"؛ لملازمة الإضافة، واتصال الضمير، كما مر عن الخليل و سيبويه، وبالإخبار بالمثنى عنهما[١]، والثاني: وزن "كِلا" عند البصرية: فِعَل كـ "مِعَى"، وألفها قيل: عن واو؛ لصيرورتها تاء في كلتا، وقيل: عن ياء؛ لقول سيبويه لوسُمِي بها مثناة لعادت ياء، وأما "كلْتا" فـ "فِعْلَى" كـ "ذِكْرَى"، فألفها للتأنيث، والتاء بدل لام الكلمة، إما واو وهو اختيار أبي الفتح، أو ياء وهو اختيار أبي علي، وزعم الجرمي زيادة التاء، وضُعف بوقوعها حشوًا، أو بعد ساكن غير ألف)[٢].

بعد شرح الدلائي لباب المثنى وما ألحق به ذكر تنبيهين، نص فيهما على ما أغفله ابن مالك في هذا الباب ببيان حقيقة "كلا و كلتا"، ووزنهما، وبيان ذلك كالتالي:

---

[١]- النص مقتبس من التذييل والتكميل ١/٢٥٥،٢٥٦ "دون تصرف".

[٢]- نتائج التحصيل ١/٣٧٨،٣٧٩ "بتصرف".

التنبيه الأول: حقيقة "كلا وكلتا":

فصَّل الدلائي القول في خلاف البصريين والكوفيين[1] في حقيقة "كِلَا وكِلْتَا"، هل هما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى، أم هما مثنيان في اللفظ والمعنى، معللاً للمذهبين، ومضعفًا لمذهب الكوفيين دون أن يرجح أحدهما.

أما البصريون فحجتهم على إفراد لفظهما وتثنيتهما في اللفظ والمعنى كما نص الدلائي أمرين:

أحدهما: أن الألف في "كلا وكلتا" لو كانت للتثنية لانقلبت في حالة الجر والنصب ياءً إذا أضيفت إلى الاسم الظاهر؛ لأن الأصل المظهر، والمضمر فرع عنه، تقول: جاءَنِي كلا أخوَيك، ورأيت كلا أخوَيك، وكذلك تقول في المؤنث: جاءتْنِي كِلْتَا أختَيك، ومررتُ بكلتا أختَيك، ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر، فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة وليست للتثنية [2]، ولا يُمكن دعوى أنهما وردا على اللغة الحارثية أو غيرها ممن يلزم الألف مطلقًا؛ لاستعمال عامة العرب إياها مضافين إلى المضمر بالألف، فلو كان على تلك اللغة لم يتكلم به إلا أهل تلك اللغة.

---

[1]- ينظر: الإنصاف ٣٩٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١، شرح اللمع للواسطي ١٠٩، شرح ألفية ابن معطى ٧٦٣/١، التذييل والتكميل ٢٥٥/١، الارتشاف ٥٥٨/٢، ائتلاف النصرة ٥٥، تخليص الشواهد٦٥، الهمع ١٥٢/١، غيث النفع ١٧٤، ت: محمد عبد القادر، ط: دار الكتب العلمية.

[2]- ينظر: اللمع ١٤٣، كتاب الشعر ١٢٦/١، ١٣٠، الإنصاف ٣٩٩/١، أسرار العربية ٢٥٦/١، اللباب ٢٩٨/١، شرح المفصل ٥٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٥، التذييل والتكميل ٢٥٥/١.

والآخر: إخبار العرب عنهما إخبار المفرد، نحو قوله تعالى" كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا"[1] ولم يقل "آتتا"، ولو كانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد، ألا ترى أنك لا تقول: الهنْدَان قامتْ، والزيدَان قامَ، وقول الشاعر:

كِـلا يَـوْمَـيّ أُمَـامَـةَ يَـوْمُ صَدْقٍ وَإِنْ لَـمْ تَـأْتِهَا إِلَّا لِمَامَـا[2]

وقول الشاعر:

فَـغَـدَت كِـلا الفَـرْجَيَـنِ تَـحْـسَبُ أنَّه مَـوْلى المَـخَـافـةِ خَـلْفُـها وأَمَـامُـهـا[3]

وقول الشاعر:

كِـلاَهُمَا حِـيْنَ جَـدَّ الجَرْيُ بَيـنَـهُـمَـا قَـدْ أَقْـلَعَـا وَكِـلاَ أَنْـفَيـْهِـمَـا رَابِـى[4]

---

[1]- سورة الكهف (٣٣).

[2]- البيت من الوافر لجرير في ديوانه٤٤٢، ط: دار بيروت للطباعة والنشر(١٩٨٦م)، الإنصاف٣٥٧/١، شرح المفصل٥٤/١، لسان العرب "كلا"١٠٧/١٣.

[3]- البيت من الكامل للبيد بن ربيعة في ديوانه ١٧٣، ط: دار صادر، بيروت، المقتضب١٠٢/٣، ٣٤١/٤، أمالي ابن الشجري ١٦٦/١، الإنصاف٣٥٧/١، شرح المفصل٥٤/١، التذييل٢٥٥/١، المعجم المفصل١٤٢/٧، ط: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٦م).

[4]- البيت من البسيط للفرزدق في نوادر أبى زيد ٤٥٣، ت: محمد عبد القادر، ط: دار الشروق، الأولى، كتاب الشعر ١٢٨/١، الخصائص ٢٤٢/٢، المقتصد ٤٢/١، أسرار العربية ٢٥٥، الإنصاف ٣٩٨/١، شرح المفصل ٥٤/١، تلخيص الشواهد ٦٦، ت: الحلبي، ط: دار الكتاب العربي، شرح شواهد المغنى ٥٥٢/٢، شرح شواهد الإيضاح ١٧١، ت: عيد مصطفي، محمد مهدى ط: (١٤٠٥، ١٩٨٥).

فقال: "أقلَعا" حملاً على المعنى، وقال "رابِي" حملًا على اللفظ[1]، ولا يُعترض على هذا كما ذكر الدلائي بأنهما قد أُخبر عنهما إخبار المثنى؛ لأن المفرد في اللفظ المثنى في المعنى يجوز أن يُحمل على كل من اللفظ والمعنى، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله:

إنَّ المَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلاهُمَا يُوفِي المَنِيَّةَ يَرْقُبَان سوَادِي.[2]

واستدل المبرد على "إفراد كلا وكلتا" أنهما يضافان إلى ضمير التثنية كقولك: "كلاهما" و"كلتاهما" كما يضافان إلى المثنى الظاهر، فتقول: جَاءنِي كِلا الرّجُلِين، ولو كانا مثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين؛ لئلا يكون قد أضيف الشيء إلى نفسه من غير مسوغ، وإنما سوغ ذلك كون "كِلا" و"كلْتا" مفردين في اللفظ وما بعدهما مثنى، فلما خالفا ما بعدهما بهذا القدر من المخالفة ساغت الإضافة[3].

---

[1]- البيت للأسود بن يعفر في شرح الأبيات المشكلة ١٢٨/١، ت: محمود الطناجي، ط: مكتبة الخانجي، مصر، الأولى (١٩٨٨)، شرح اللمع لابن برهان ٢٢٨/١، الإنصاف ٣٩٣/١، أسرار العربية ٢٥٥/١، اللباب ٢٩٨/١، شرح المفصل ٥٤/١، شرح اللمع للواسطي ١١٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١، شرح ألفية ابن معطى ٧٦/١، البسيط ٢٥١/١، التذييل والتكميل ٢٥٤/١، منهج السالك ٧٨/١.

[2]- البيت من الكامل للأسود بن يعفر في الإنصاف ٣٥٧/١، أسرار العربية ٢٥٥/١، شرح المفصل ٥٤/١، التذييل ٢٥٥/١.

[3]- المقتضب ٢٤١/٣، وينظر: كتاب الشعر ١٢٨/١، الإنصاف ٣٩٣/١، أسرار العربية ٢٥٦/١، اللباب ٢٩٨/١، شرح المفصل ٥٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٥/١، شرح الكافية ٧٩/١، المعجم المفصل ٣٤٩/٢.

وإليه ذهب الفارسي[١]، وابن برهان[٢]، وابن الخشاب[٣]، والأنباري، واستدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية بجواز إمالتها كقراءة "إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا"[٤]، وقال تعالى "كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا"، قرأها حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف فيهما[٥]، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها[٦]، واختاره العكبري[٧]، والواسطي[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن عصفور، واستدل على أنهما مفردان في اللفظ بأنهما لم يُجْعلا من باب المثنى[١٠].

وصححه الرضي[١١]، وابن أبي الربيع[١٢]، وأبو حيان[١٣]، وابن هشام[١٤]،

---

[١]- شرح الأبيات المشكلة ١/١٣٠.

[٧]- شرح اللمع لابن برهان ٢/٢٢٨.

[٨]- المرتجل ٦٧.

[٤]- سورة الإسراء (٢٣).

[٥]- غيث النفع ١٧١، ١٧٢.

[٦]- الإنصاف ١/٣٩٩.

[٧]- اللباب ١/٢٩٨، ٢٩٩.

[٨]- شرح اللمع للواسطي ١٠٩.

[٩]- شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٤.

[١٠]- شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٤.

[١١]- شرح الكافية ١/٨٠.

[١٢]- البسيط ١/٢٥١.

[١٣]- التذييل والتكميل ١/٢٥٤.

[١٤]- المغنى ١/٢٢٧، تخليص الشواهد ١/٦٥.

والزبيدي[1]، وابن قاسم الغزي[2]، والفاكهي[3].

أما الكوفيون: فـ "كلا وكلتا" مثنيان حقيقة، وأصل كلا "كُلّ" فخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كلْتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزيدَان"، ولزم حذف نون التثنية للزومهما في الإضافة. واستدل الكوفيون على تثنية "كِلا" و "كلْتا" لفظًا ومعنى بالنقل والقياس كما نص الدلائي، أما النقل: فحكاية البغداديون لكلتا مفردًا في قوله:

فِي كِلْتَ رِجْلَيهاَ سُلاَمَى وَاحِدةً كِلْتَاهُمْا مَقْرونَةٌ بِزَائِدَةٍ[4]

فإفراد "كِلْتَ" دليل على أن "كِلْتَا" مثنى لفظًا ومعنى، والألف فيهما زائدة للتثنية.

وأجاب عنه البصريون بأن: البيت لا حجة فيه؛ لأن الأصل أن يقول: "كلتا" بالألف، إلا أنه حذفها اجتزاءً بالفتحة عن الألف؛ لضرورة الشعر، كما قال رؤبة:

وصاني العَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِى[5]

---

[1]- ائتلاف النصرة ٢٥٦.

[2]- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٢، ت: محمد المبروك. ط: الأولى (١٤٠١هـ - ١٩٩١م).

[3]- الفواكه الجنية ٥٧، ت: محمود نصار. ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

[4]- البيت من الرجز بلا نسبة في اللمع ١٧٢، الإنصاف ٣٩٢/١، أسرار العربية ٢٥٥، شرح ألفية ابن معطى ٧٦/١، شفاء العليل ١٣٨/١، ائتلاف النصرة ٥٥، لسان العرب ١٠٧/١٣، خزانة الأدب ١٢٩،١٣٣/١.

[5]- الرجز لرؤبة في الإنصاف ٣٣٩/١، اللباب ٢٩٩/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١، التذييل والتكميل ٢٥٨/١، الهمع ١٥٢/١.

أراد: فيما وصاني، وهذا كثير في أشعارهم

وأما القياس: فقالوا الدليل على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفا إلى المضمر، وذلك نحو: "جَاءنِي كِلَاهما"، و"جَاءتنِي كلْتاهما"، و"رأيتُ كِليْهما وكِلتيْهما"، و"مررتْ بكِليْهما وكِلتيْهما"، فلمّا انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف التثنية في "الزيدَان" دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية.

وأجاب عنه البصريون: بأنهما لو كانا مثنيين لرُفعا بالألف، ولجُرَّا ونُصبا بالياء في كل حال، وذلك لا يكون إلا إذا أضيفا إلى المضمر، فإن أضيفا إلى المظهر كانا بالألف في كل حال؛ لأنهما لزمتا الإضافة وجُر الاسم بعدهما؛ فأشبهتا " لدَى، وإلَى، وعَلَى"، وكما أن "لدَى، وإلَى، وعَلَى" لا تقلب ألفها ياء مع المظهر، نحو: إلى زيدٍ"، ولدى بكرٍ، وعلى عمرو، وتقلب مع المضمر نحو: لديْك، وإليْك، وعليْك، فكذلك "كِلَا" و"كِلْتا" لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر، وتقلب مع المضمر. [1]

واختار ابن مالك مذهبًا ثالثًا في شرح التسهيل[2] نص عليه الدلائي، حيث عدل عن كلا الرأيين_ البصريين والكوفيين_ آخذًا من كل منهما بطرف، فذهب إلى أنهما مفردان في اللفظ مثنيان من حيث المعنى كما قال

[1] – ينظر: الإنصاف ٤٠٠/١، اللباب ١/، شرح اللمع للواسطي ٥٦، شرح المفصل ٥٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٨/١، البسيط ٢٥١/١، التذييل والتكميل ٢٥٨/١.

[2] – شرح التسهيل ٧٠.

البصريون، وأنهما مع كونهما مفردين في اللفظ أُعربا إعراب المثنى حين أُضيف إلى المفرد، وهذا لا يراه البصريون.

وأبطل أبوحيان مذهب ابن مالك: بأنهما لو كانا أعربا إعراب المثنى للزم قلب ألفهما حالة التثنية، فتنقلب ألف "كِلا" إلى الواو كما تنقلب ألف "عَصَا"، وتنقلب ألف "كِلْتَا" كما تنقلب ألف "ذِكْرَى"، فكنت تقول: قامَ الزيدَان كلْوَاهما، ورأيتُ الزيدِين كلْوَيْهما، ومررتُ بالزيدِين كلْوَيْهما، وقامتْ الهنْدَان كلْتَيْاهما، ورأيتُ الهنْدِين كلْتَيْهما، ومررتُ بالهنْدِين كلتيهما[1].

التنبيه الثاني: وزن "كِلَا" و"كِلْتا":

نص الدلائي على مذهب البصريين في وزن "كِلَا و كِلْتا"، فـ "كِلَا" عندهم وزنه: فِعَل كـ "معَى"، و" كِلْتا" وزنها: فِعْلَى كـ "ذِكْرَى"، والتاء بدل من لام الكلمة التي في "كِلَا"، وهي واو، وألف "كِلْتا" للتأنيث، وأنه كان ينبغي أن لا تنقلب الألف فيهما مع المضمر، كما لم تنقلب ألف "مِعَي" إذا أضيف إلى المضمر، لكن "كِلا" و"كِلْتا" لا ينفصلان من الإضافة، فضارعا حروف الجر التي لا تنفصل من الإضافة، نحو: على، ولدى، وإلى، وهنَّ مع الظاهر بالألف، ومع المضمر بالياء، فأجري "كِلا" و"كِلْتا" مجراهنَّ؛ لأنهما لا ينفصلان من الإضافة، ففرق بينهما وبين ما ينفصل من الإضافة، وكان الفرق في المضمر أولى لأنه فرع، قال سيبويه:

(وسألت الخليل عمن قال: رأيتُ كِلا أخويك، ومررتُ بكِلا أخويك، ثم قال: مررتُ بكِلْيهِما، ورأيتُ كِلْيهما، فقال: جعلوها بمنزلة "عليْك" في الجر والنصب؛ لأنهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجعل

[1] – التذييل والتكميل ٢٥٨/١

"كِلَا" بمنزلتهما حين صار في موضع الجر والنصب، وإنما شبهوا "كِلا" في الإضافة بـ "عَلَى"؛ لكثرتهما في كلامهم، ولأنهما لا يخلوان من الإضافة، وقد يشبه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء)[١].

وهو اختيار ابن جني كما نص الدلائي، واستدل عل كون لام "كِلْتا" معتلة، بقول العرب في مذكره: "كِلا"، و"كِلا" فعل، ولامه معتلة[٢]، وإليه ذهب ابن يعيش[٣]، وابن عصفور[٤]، والرضي[٥].

وقيل: التاء بدل من لام الكلمة التي في "كِلَا"، وعزاه الدلائي للفارسي مع أن ظاهر نصه في شرح الأبيات المشكلة أنها منقلبة عن واو[٦]، ونسبه الرضي للسيرافي[٧].

ونقل عن الجرمي أن تاء "كِلْتا" زائدة للتأنيث، ووزنها: "فِعْتل"[٨]، وضعَّفه الدلائي بوقوعها حشوًا، أو بعد ساكن غير ألف[٩]، وبندرة هذا الوزن في كلام العرب[١٠].

---

[١]- الكتاب٣/٤١٣.

[٢]- سر صناعة الإعراب١/١٥١.

[٣]- شرح المفصل١/١٦٠.

[٤]- الممتع١/٣٨٥، ت: فخرالدين قباوة، ط: دار المعرفة بيروت

[٥]- شرح الكافية١/٨٠.

[٦]- شرح الأبيات المشكلة للفارسي ١/١٣٠،١٢٩.

[٧]- شرح الكافية١/٨٠.

[٨] - سر صناعة الإعراب١/١٥١.

[٩]- الممتع١/٣٨٥، شرح المفصل لابن يعيش١/١٦٠.

[١٠]- شرح المفصل١/١٦٠، شرح الكافية١/٨٠.

أما الكوفيون: فألف "كِلا" و"كِلْتا" عندهم ألف تثنية، ولزم حذف نونيهما؛ للزومهما الإضافة، وقالوا: أصلهما "كُلّ" المفيد للإحاطة، فخفف بحذف إحدى اللامين، وزيدت ألف التثنية حتى يُعرف أن المقصود: الإحاطة في المثنى، لا في الجمع[1]، ولم ينص الدلائي على مذهبهم، ولعل سبب ذلك موافقته لمذهب البصريين في أن التاء بدل من لام الكلمة التي في "كِلا"، وهي واو، وألف "كِلْتا" للتأنيث، ومما يؤيد ذلك تضعيفه لمذهب الجرمي.

[1]- شرح الكافية للرضي ١/٨٠، التذييل والتكميل ١/٢٥٨.

٧-أعرف المعارف

قال الدلائي:(خاتمة: أعرف المضمرات عند أصحابنا المغاربة: المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، وأعرف الأعلام: أسماء الأماكن، ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس، وأعرف أسماء الإشارات: ما كان للقريب، ثم الوسط، ثم البعيد، وأعرف ذي الأداة: ما كان فيه للحضور، ثم للعهد الجنسي، وأسماء الأجناس لا يُعرف تعريفها من تنكريها إلا بالاستقراء، وأما "بَنَات أوْبَر" فزعم سيبويه تعريفها؛ لامتناع صرفه، والمبرد تنكيره؛ لدخول الأداة عليه)[١].

استعرض الدلائي رأي ابن مالك في ترتيب المعارف الستة، وهي: ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام، ثم اسم الإشارة، ثم الاسم الموصول، ثم المعرف بأل، وبعد ذلك استعرض آراء النحاة المخالفين له، وهما مذهبين نص ابن مالك على الأول منهما في شرحه للتسهيل[٢]:

المذهب الأول: أعرف المعارف اسم الإشارة، ثم العلم، وهو مذهب الكوفيين[٣] كما نص ابن مالك، ونسبه الدلائي للفراء[٤] من الكوفيين، وابن

---

[١]- نتائج التحصيل ٥٢٥/١"بتصرف" (نص الدلائي مقتبس من كلام أبي حيان في التذييل والتكميل ١٢٦/٢ "بتصرف يسير").

[٢] - شرح التسهيل ١١٤.

[٣]- وينظر: الإنصاف ٢١٥/٢، شفاء العليل، ائتلاف النصرة ٦٩، التذييل والتكميل ١١٣/٢.

[٤] - نتائج التحصيل ٥٢٤/١، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٥٤/٢، الارتشاف ٩٠٨/٢، المساعد ١٧٩/١.

كيسان وابن السراج من البصريين، قال ابن السراج: (والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكني، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أضيف إليهنَّ، فأما المكنى فنحو قولك: "هُو"، و"أَنْتَ" و"إيَّاك"، وأما المبهم فنحو: "هَذا "، و"تلْك"، و"أولَئِك")[1]، واختاره أبو البركات الأنباري[2].

المذهب الثاني: أعرف المعارف العلم، ثم اسم الإشارة، وعزاه الدلائي لابن السراج، وسيبويه[3] نقلًا عن الفارسي، كما نسبة للكوفيين نقلًا عن الرضي[4]، ونسبه ابن الخباز لابن جني[5]، وإن كان هذا المذهب هو أقرب الأقوال إلى الصواب؛ إذ أن العلم جزئي استعمالًا ووضعًا، وباقي المعارف كليات وضعًا جزئيات استعمالًا، على سبيل المثال: الضمير وضع المتكلم منها لكل متكلم، إذا استُعمل صار جزئي، ولم يشاركه أحد فيما أسند إليه.

وبعد عرض الدلائي مذاهب النحاة في ترتيب المعارف وحجة كل فريق، والاعتراضات الواردة على كل رأي، ذيَّل باب "النكرة والمعرفة" بخاتمة نص فيها على رأي بعض المغاربة في ترتيب المعارف، حيث ذهبوا إلى التفصيل،

---

[1] – الأصول ١٤٩/١، وينظر: الإنصاف ٢١٥/٢، أسرار العربية ٣٠٢/١، شرح المفصل ٨٧/٥، شرح اللمع للواسطي ١٣٢، شرح ألفية ابن معطى ٦٣٣/٢، الارتشاف ٩٠٨/٢، التذييل والتكميل ١١٣/٢، نتائج التحصيل ٥١٧/٢

[2] – الإنصاف ٢١٥/٢.

[3] – لم أجد نصا لسيبويه في ذلك، وينظر رأيه في: الجمل ١٧٨/١، أسرار العربية ٣٠٢/١، شرح المفصل ٨٧/٥، شرح ألفية ابن معطى ٦٣٢/١، ٧٨٤/٢، التذييل والتكميل ١١٣/٢، الهمع ٢١٩/١، نتائج التحصيل ٥١٧/٢.

[4] – لم أجد هذه النسبة في كتابه شرح الكافية، ونسبه للكوفيين ابن يعيش في شرح المفصل ٨٧/٥.

[5] – توجيه اللمع ٣١٤.

فأعرف المضمرات عندهم: المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، وأعرف الأعلام: أسماء الأماكن، ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس، وأعرف أسماء الإشارات: ما كان للقريب، ثم الوسط، ثم البعيد، وأعرف ذي الأداة: ما كان فيه للحضور، ثم للعهد الجنسي، أما أسماء الأجناس لا يُعرف تعريفها من تنكيرها إلا بالاستقراء، فمما هو معرفة: ابن آوِي، وابن قِتْرَة[1]، ومما هو نكرة: ابْن لَبُونٍ[2]، وابن مَخاضٍ[3]، ومما يستوي فيه التعريف والتنكير: ابْن عِرْس[4]، فتقول: هذا ابْنُ عِرْسٍ مُقْبِلًا، وهذا ابْنُ عرْسٍ مُقْبِلٌ[5].

أما "بنات أَوْبَر" فمعرفة عند سيبويه؛ لامتناعه من الصرف، لأنه لو كان نكرة لانصرف، وجاز دخول أل التعريف عليها كما دخلت على "ابْن المَخَاض"، و "ابْن اللَّبُون"، قال سيبويه:(وإذا قالوا: بَنَات أَوْبر، فكأنهم قالوا: هذا الضرب الذي من أمره كذا وكذا من الكَمْأة، ومثل ذلك: ابْن آوِي، كأنه قال: هذا الضرب الذي سمعته، أو رأيته من السباع، فهو ضرب من السباع، كما أن "بنَات أوبْر" ضرب من الكَمْأة، ويدل على أن معرفة أن "آوِي" غير مصروف وليس بصفة)[6]

أما عند المبرد فـ "بنَات أوبْر" نكرة كما نص الدلائي، وليست معرفة خلافًا لقول سيبويه، وحجته: دخول أل التعريف عليه، في نحو قول الشاعر:

---

[1] – نوع من الحيات.

[2] – ولد الناقة.

[3] – الفصيل الذي لَقِحَت أمه.

[4] – اسم حيوان يشبه الفأر.

[5] – على اعتبار أن بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال.

[6] – الكتاب ٢/٩٥"بتصرف.

وَلَقدْ جَنَيْتُك أَكْمؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقدْ نَهَيْتُك عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[1]

وبالرجوع لكتابه المقتضب وجدته يقول:(فأما قوله: وَلَقدْ جَنَيْتُك أَكْمؤًا وَعَسَاقِلًا وَلقدْ نهَيْتُك عَنْ بنَاتِ الأَوْبَرِ فإن دخول اللام من وجهين: أحدهما: أن يكون دخولهما كدخولهما في الفضْل، والعبَّاس على ما وصفت لك؛ لأن "أوْبر" نعت نكرة في الأصل، والآخر: على قولك: هذا ابن عِرْسٍ آخر، تجعله نكرة).[2]

فظاهر كلام المبرد أن "بنَات أوْبر" علم جنس، وأل فيها إما لتعريف النكرة أو للمح الأصل، أما في كتاب "الانتصار لسيبويه على المبرد" فقد ناقش المبرد سيبويه في استدلاله لعلمية "أوْبر"، واختار رأي الأصمعي في أن أل في البيت زائدة زيدت للضرورة الشعرية، قال ابن ولاد:(فأما الأصمعي : فزعم أنهم أدخلوا الألف واللام مضطرين ، وذهب إلى مثل ما قاله سيبويه أنه معرفة، لكنهم اضطروا، فأما "بنَات الأوْبر" لا دليل فيه بترك الصرف؛ لأن "أوْبر" أفْعل الذي هو صفة، وهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فلم ينسبه إلى سيبويه في "بنَات أوْبر" على أنه معرفة بترك الصرف، ولكنه وجده في كلام العرب الفصحاء بغير الألف واللام، وإنما دخلت فيه الألف واللام في الشعر، فلما رآه ممتنعًا من الألف واللام في معظم كلامهم، وكلام الفصحاء منهم حكم بأنه معرفة)[3]، فنرى المبرد يقول بزيادتها في

---

[1] – البيت من الكامل بلا نسبة في شواهد المقتضب٤/٤٨، الانتصار ١٣٢، ت: زهير عبدالمحسن، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى (١٩٩٦)، شرح ابن عقيل١/١٨١، التذييل والتكميل٢/١٢٥، المعجم المفصل ٣/٤٤٩.

[2] – المقتضب ٤/٤٨،٤٩.

[3] – الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ١٣٣.

البيت على رأي الأصمعي، ويصرح في المقتضب بعلمية "بَناتِ أوْبر"، فهل كان في نقده لسيبويه يرى أنها نكرة كما نقل عنه الدلائي، ثم قال بعلميته في المقتضب.

وما ذكره الدلائي في مراتب المعارف واختلاف النحاة فيها قد خالف في ذلك أبو محمد ابن حزم الظاهري، حيث زعم أن المعارف كلها متساوية، ولا تفاضل بينها في التعريف.

ورد الدلائي قول الظاهري بأنه: لم يفهم مُراد النحاة ومقصدهم من تفاوت مراتب المعارف، فمرادهم في ذلك أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر، فلابد من تقسيمها إلى ما يتطرق إليه الاحتمال، ومالا يتطرق، وبحد كل واحد منهما تتميز ماهية كل واحد منها، ويظهر تفاوتها في التعريف.

٨- فوائد ضمير الفصل:

قال الدلائي:(خاتمة: قد أَوْرَد عليك فوائد الفصل بحسب اختلاف مقالات القوم، وقال السهيلي: إنما فائدته الاختصاص، فإذا قلت: "كان زيدُ القائمَ، كان إخبارًا عن "زيْد" بالقيام، واحتمل مشاركة غيره إيّاه فيه، أو قلت: هو القائمُ، أفاد اختصاصه به دون غيره، وعليه "إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ"[١]؛ أي: المختص بالبتر دونك).[٢]

بعد عرض الدلائي لكلام ابن مالك في باب المضمر، وما يتعلق به من أحكام، وأحكام ضمير الفصل، واختلاف تسميه النحاة له، ذَيَّل هذا الباب بخاتمة نص فيها على فوائد ضمير الفصل، ففائدة ضمير الفصل عند جمهور النحويين هو إعلام السامع أن ما بعده لا يكون نعتًا مع التوكيد على اختلاف مقالاتهم في علة تسميته، حيث سماه البصريون[٣] فصلًا؛ لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ هو القائمُ، وقيل: لأنه فُصِّل به بين الخبر والتابع، فالإتيان به يوضح كون الثاني خبرًا لا تابعًا لما قبله، والأول أولى؛ لعموم التعليل، إذ في التعليل الثاني حمل بعض الباب على بعض.

ويسميه الكوفيون[٤] عمادًا؛ لأنه يُعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنه يُبين أن أن الثاني ليس بتابع للأول، فهو حافظ لما بعده حتى لا يسقط في الخبرية،

---

[١] – سورة الكوثر (٣).

[٢] – نتائج التحصيل ٦٦٦/١ (النص مقتبس من التذييل ٣٠٣/٢ بتصرف يسير).

[٣] ينظر: الأمالي الشجرية ١٦٢/١، ت: محمود الطناجي، ط: المدني، الأولى، شرح المفصل ٣٢٩/٢، شرح الكافية ٤٥٦/٢، التذييل والتكميل ٢٨٥/٢، تعليق الفرائد ١٢٨/٢، موصل النبيل ١١٨/١.

[٤] – المرجع السابق.

كالعماد في البيت، وعلى اختلاف مقالات النحاة_ البصريين والكوفيين_ في تسميه ضمير الفصل وعلَّاتهم فالفائدة منه هو إعلام السامع أن ما بعده لا يكون تابعًا.

وخالفهم في ذلك السهيلي[1] حيث ذهب إلى أن فائدة ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر هي الاختصاص كما نص الدلائي، فإذا قلت: كان زيدُ القائمَ، أفدت الإخبار عن "زيد" بالقيام، ويحتمل أن يكون غيره قد شاركه فيه، فإذا قلت: كان زيدٌ هو القائمُ، أفدت اختصاصه بالقيام دون غيره، وعلى هذا قوله تعالى{إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ}، أي: المختص بالبتر دون غيرك يا محمد[2]، وجُعل منه أيضًا: قوله تعالى {وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ * وأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا}[3]، وقوله {وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ * وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَىٰ}[4]، فأخبر سبحانه وتعالى عن نفسه بأنه المختص بذلك، رادًا على من ادعى أنه يُبكي ويُضحك، ويُحيي ويُميت، ويُغني ويُقني، وأنه هو رب الشعرى.

ورد الدلائي ما أوْرَده عن السهيلي بما نقله عن أبي حيان في التذييل والتكميل دون أن ينسبه إليه بأن: هذه الآيات ليست "هو" فيها فصلًا، أما ما جاء بعده فعل فظاهر، وأمّا {إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ}، {وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَىٰ

---

[1] –الروض الأنف في شرح غريب السير للسهيلي ١٨٠/٢، ت: مجدي منصور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

[2] – قال أبوحيان: (والأحسن والأعرف أن يكون فصلًا، أي: المنفرد بالبتر المخصوص به لا رسول الله) البحر المحيط٥٢١/٨، ت: عادل أحمد، علي محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى (١٩٩٣م).

[3] – النجم (٤٤،٤٥).

[4] – النجم (٤٨،٤٩).

فإنه يجوز أن يكون فصلًا، ويجوز أن يكون غير فصل ففي {هُوَ الْأَبْتَرُ} يجوز أن يكون "هو"مبتدأ، خبره "الأبتر"، والجملة خبر " شَانِئَكَ "، وهو الأظهر، وحسنه أبو حيان، فقال: (والأحسن والأعرف في المعنى أن يكون فصلًا، أي: هو المنفرد بالبتر المخصوص به، لا رسول الله)[1] ، واختاره الألوسي[2].

ويجوز أن يكون توكيدًا للضمير المنصوب اسم إنَّ كما نص أبوالبقاء العكبري[3]، وهو مردود لأن المظهر لا يؤكد بالمضمر.

[1] –البحر المحيط١٠/٥٥٧، ت: صدقي جميل، ط: دار الفكر، بيروت.

[2] –روح المعاني٢٩/ ٣٦٩، ت: ماهر حبوش، ط: مؤسسة الرسالة.

[3] – التبيان في إعراب القرآن ١٣٠٦/٢، ت: علي البجاوي، ط: عيس الحلبي، وينظر: التذييل والتكميل ٢٨٥/٢، الدر المصون ١٢٦/١١، ت: أحمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.

٩-إعراب " كَـيْت"[١]:

قال الدلائي: (خاتمة: محل "كَيْتَ" النصب وإن كان مفردًا؛ لكونه كناية عن مفرد، قال أبوعلي: إذا قلت: كان من الأمر كَيْت وكَيْت، فكان شأنية مخبرًا عنها بكَيْت وكَيْت؛ لنيابته عن الجملة، ولا يكون اسمها "كَيْت و كَيْت"، كما لا يكون جملة، قال ابن هشام[٢]: لله در هذا الإمام ما أتم نظره، قال: وسألني سائل: بمَّ يتعلق "من الأمر" حيث شأنية؟، بل كيف يكون اسمها شأنيًا، ويتعلق بها مجرورًا؟، وتؤدي معنى الشأن، فقلت: الظاهر أنه بأعني مقدرًا، وفي شرح الدماميني: وأنت خبير أنه يلزم على ما قاله الفارسي[٣]، واستحسنه ابن هشام تفسير ضمير الشأن بغير جملة مُصرح بجزئيها[٤]، قلت: إنما ذلك لكون "كَيْت" مع إفراده كناية عن جملة، ومن ادعى كونها في محل، وحينئذٍ فليس استنكاره تفسير ضمير الشأن بها لكونها غير جملة مُصرح بجزئيه بأولى من استنكار دعوى المحلية لها، فإقرار أحدهما، ورفع الآخر تحكم محض)[٥]

---

[١] – كَيْت " من الأسماء المستعملة كناية عن الحديث والخبر غير المعلوم عند المخاطب، وتستعمل بالعطف وغير العطف.

[٢] – لم أعثر على كلام ابن هشام في مؤلفاته.

[٣] – ينظر: المسائل المشكلة ٤٠٢، المسائل البصريات١/٦٢٩، ت: محمد الشاطر، ط: المدني، الأول (١٩٨٥).

[٤]– نتائج التحصيل ١/٧٠٠ (النص مقتبس من كلام الدماميني في تعليق الفرائد ١/١٧٢،١٧٣ بدون تصرف).

[٥] – المرجع السابق.

تطرق ابن مالك في باب "العلم" إلى الحديث عن كنايات الحديث، ومنها: كَيْت وكَيْت، فذكر معناها، واللغات الواردة فيها، وتناول الدلائي كلامه بالشرح والتحليل، ثم اختتم هذا الباب بذكر ما أغفله ابن مالك، وهو بيان محل "كَيَّت" من الإعراب، وأقوال النحاة في ذلك.

فكَيّت على مذهبه في محل نصب وإن كان لفظه مفردًا؛ وذلك لكونها كناية عن جملة لا محل لها من الإعراب، نحو: فلان كَيْت وكَيْت، أي: زيدٌ قائمٌ، مثلًا، وهي في موضع نصب، وبه قال ابن عقيل[1]، ونقَلا عن الفارسي أن قولك: كان من الأمر كيْت وكَيْت، كان في الجملة شأنية، خبره: كَيْت وكَيْت؛ لأنه نائب عن الجملة، ولا يجوز أن يُعرب "كَيْت وكَيْت" اسمًا لكان؛ لأن اسم كان لا يقع جملة، أما الجار والمجرور "من الأمر" فمتعلق بمحذوف تقديره: أعني كما ذكر ابن هشام.

واعترض ابن عقيل كلام الفارسي، وابن هشام بأنه: يلزمهما تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزئيها، ونقله الدلائي عن الدماميني، وأجاب عنه: بأن ليس استنكارهما تفسير ضمير بها لكونها غير جملة مصرح بجزئيها بأولى من استنكار دعوى المحلية لها، فإقرار أحدهما ورفع الآخر تحكم محض.

وقد سلك ابن يعيش مسلكًا آخرًا في " كَيْت"، وهو بناؤه؛ لأنه الأصل، فقال:(وفي" كَيْت"، و"ذَيْت" ثلاث لغات: الفتح والكسر والضم، وأصله أن يكون ساكن الآخر على أصل البناء، وتحريكه لالتقاء الساكنين، فمن فتح

[1]- نتائج التحصيل ٧٠٠.

فطلبًا للخفة، ومن كسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن ضم فتشبيهًا بقَبْل وبَعْد)[1]

وإليه ذهب الرضي، وعلل لمذهبه بأن: "كَيْت" كلمة واحدة واقعة موقع الكلام، والجملة لا تستحق إعرابًا ولا بناءً؛ لأنها من عوارض الكلمة لا الكلام، فقال:(وأما " كَيْت و ذَيْت" فإنما بُنيا؛ لأن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هي هي لا تستحق إعرابًا ولا بناءً، كما مرَّ في المركبات، كما أن الجمل يجوز خلوها من الإعراب والبناء؛ لأنهما من صفات المفردات من الأسماء، ولا يجوز خلو المفرد عنهما، فلما وقع المفرد موقع مالا إعراب له في الأصل ولا بناء، ولم يجز أن يخلو منهما مثله، بقي على الأصل الذي ينبغي أن تكون الكلمات عليه، وهو البناء؛ إذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريّه عن سبب الإعراب، فعريّه عن سبب الإعراب سبب البناء، كما قيل: عدم العلة :علة العدم)[2]

وهو ظاهر قول أبي حيان في الارتشاف؛ لشبهها الحرف في الافتقار، فقال:(وبُنيت لافتقارهما إلى جملة، يُكنى بها عنهما، فأجريا مجرى الحرف الذي معناه في غيره)[3]، وهو المذهب الأولى.

---

[1] _ شرح المفصل لابن يعيش٣/١٨٣.

[2] _ شرح الكافية١/١٥٢، المساعد٣/١٧٢، نتائج التحصيل ١/٧٠٠.

[3] _ارتشاف الضرب٢/٧٩٧.

١٠- تقديم معمول الصلة على الاسم الموصول

قال الدلائي: (خاتمة: أجاز الفراء تقديم معمول صلة "أنْ" عليها، كأعجَبَنِي العسلَ أنْ تشربَ، والكسائي: تقديم معمول صلة "كَيْ"، كـ "قامَ زيدُ العلمَ كيْ يعلمَ"، وحكم المصدر المنتحل لحرف مصدري، والفعل في امتناع شيء من معمولاته عليه حكم الحرف المصدري، فأما قوله:

وبَعْضُ الحِلْمِ عنْدَ الجَهْـ ـلِ للذِّلةِ إذْعَانُ[١].

وقوله:

حَلَّتَ لِيَ الخَمْرُ وكنتُ امْرأً عنْ شُرْبِهَا فِي شُغلِ شَاغِلِ[٢]

فخُرِّج على حذف العامل مدلولًا عليه بالمذكور، أي: إذْعَانٌ للذلةِ إذْعَان، وكنْتُ امْرأ مشغولٌ عنْ شرْبها.)[٣]

ظاهر كلام ابن مالك امتناع تقديم شيء من الصلة على الموصول سواء أكان الموصول حرفًا أم اسمًا؛ لأن الصلة كجزء من الاسم، وتقديم بعض أجزاء الاسم على بعضه ممتنع، وما جاء خلاف ذلك فمبناه التأويل، وذلك

---

[١]- البيت من بحر الهزج لسهل بن شيبان الزماني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٨، ت: أحمد أمين، عبدالسلام هارون، ط: دار الجيل، بيروت، الأولى (١٩٩١)، التذييل والتكميل٣/١٧٩، تمهيد القواعد ١/٧٩٢.

[٢]- البيت من بحر السريع لامرئ القيس في ديوانه ١٢٢،٢٥٨، التذييل والتكميل٣/١٧٩، تمهيد القواعد ١/٧٩٢.

[٣]- نتائج التحصيل١/٨٥٤ (النص مقتبس من التذييل والتكميل ٣/١٧٩،١٨٠" بتصرف يسير).

نحو قوله تعالى "وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ"[1]، فالجار والمجرور متعلق باسم محذوف يدل عليه الاسم الظاهر، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وخص جواز التقديم في شرح التسهيل قبل الألف واللام إذا كان داخلًا عليه "مِنْ" التبعيضية[2]؛ لأن في ذلك إشعارًا بأن المحذوف بعض المذكورين، فيقوى الدلالة عليه، والأصل في ذلك قول ابن السراج:

(الصلة لا يجوز أن تُقدم على الموصول؛ لأنها كبعضه، وذلك نحو صلة "الذي" و "أنْ"، فأما قوله "وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ" الذي عندي فيه أن التأويل: وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين، فحذف "زاهدين"، وبيَّنه بقوله "منْ الزاهدين"، وهو قول الكسائي، ولم يُفسر هذا التفسير)[3].

وبه قال ابن جني[4]، وابن عصفور[5]، ووافقهم الدلائي، ونسبه للمبرد[6]، وذلك خلافًا لمن خرجه على التوسع في الظروف والمجرورات، فيجوز فيهما أشياء لا تجوز في غيرهما، ونسبه الدلائي لابن الضائع[7]، وخلافًا لمن ذهب

---

[1]- سورة يوسف (٢٠).

[2]- شرح التسهيل ١/٢٣١.

[3]- الأصول ١/٢٢٣، ٢٢٤.

[4]- المنصف ١ لابن جني/١٣٠، ط: دار إحياء التراث، مصر، الأولى (١٩٥٤)، وينظر: التذييل والتكميل ٣/١٧٧، نتائج التحصيل ١/٨٥٤.

[5]- شرح الجمل ١/١٨٧.

[6]- نتائج التحصيل ١/٨٥٤، وينظر: التذييل ٣/١٧٧.

[7]- ونُسب إليه في: التذييل والتكميل ٣/١٧٦، تمهيد القواعد ١/٧٩٢.

إلى أن "أل" ليست موصولة، وإنما هي للتعريف بدليل قولك:" نعم القائمُ زيدٌ"، وهو مذهب المازني[1] كما نص الدلائي، واختاره المبرد[2]، والزجاجي[3].

ونقل عن المبرد تخريجًا رابعًا، وهو أن الجار والمجرور متعلق بمحذوف، تقديره: أعني، وخبر "كان" قوله "من الزاهدين"، وعليه فـ"أل" في قوله "الزاهدين" عهدية، حكاه المبرد عن الجرمي[4].

ونقل عن ابن الحاجب في أماليه تخريجًا خامسًا، وهو أن "أل" شبيهة بالمعرفة، والجار والمجرور متعلق بالصلة، قال ابن الحاجب مليًا على قوله تعالى(إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)[5]: (الظاهر في "لكما" في مثل هذا ونحوه أن متعلق بـ"الناصحين" ونحوه؛ لأن المعنى عليه، ولا يُرتاب في أن المعنى: إني من الناصحين لكما، وأن اللام جيء بها لتخصيص معنى النصح للمخاطبين، وإنما فرَّق الأكثرون لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول، والفرق عندنا أن الألف واللام لما كانت في صورتها صورة الحرف المُنزل جزءً من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم، ففُرِّق بينها وبين الموصولات لذلك، كما فُرَّقِ بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو مفعول، لتكون مع الحرف كالاسم الواحد،

---

[1]- اللامات للزجاجي ٥٧، ت: مازن المبارك، ط: دار الفكر، دمشق، الثانية (١٩٨٥)، الكامل في اللغة والأدب للمبرد ٣٤/١، ت: محمد أبوالفضل، ط: دار الفكر العربي، مصر، الثالثة (١٩٩٧)، التذييل١٧٧/٣، تمهيد القواعد٧/١.

[2] - الكامل٣٤/١.

[3] - اللامات٥٧.

[4]-المرجع السابق، وينظر: التذييل١٧٧/٣، تمهيد القواعد٧٩٤/١.

[5]- سورة الأعراف (٢١).

ولذلك لم توصل بالجملة الاسمية لتعذر ذلك فيها، وهذا واضح ولا حاجة للتعسف)[1].

وبعد عرض الدلائي لمذهب ابن مالك في تقديم معمول الموصول عليه بالشرح والتحليل، وعرض أقوال النحاة في تخريج ما جاء خلاف ذلك، اختتم باب الموصول بخاتمة نص فيها على ما أغفله ابن مالك من أقوال النحاة المخالفين له في جواز تقديم معمول الصلة عليها، وحكم المصدر الصريح، وتفصيل ذلك كالتالي

أولًا: آراء النحاة في مسألة جواز تقديم معمول الصلة عليه: حيث نص الدلائي على قولين:

القول الأول: وهو قول الفراء[2] بجواز تقديم معمول صلة "أنْ" المصدرية عليها، فأجاز: أعجَبَنِي العسلَ أنْ تشربَ.

القول الثاني: وهو قول الكسائي[3] بجواز تقديم معمول "كي" المصدرية عليها، فأجاز: جاء زيدُ العلمَ كي يتعلَّمَ.

وضُعف ما ذهبا إليه الفراء والكسائي بندرة الوارد منه، وبإمكان تقدير عامل مضمر قبله يدل عليه المصدر المؤول المذكور في الكلام[4].

---

[1]- أمالي ابن الحاجب، أمالية (١٣٨) ٢٨٣، ت" فخر الدين قدارة، ط: دار الجيل، بيروت (١٤٨٩).

[2]- لم أجد نص الفراء في كتابه، وينظر: التذييل٣/١٧٧، تمهيد القواعد١/٧٩٤.

[3]- التذييل٣/١٧٧، تمهيد القواعد١/٧٩٤.

[4]- تمهيد القواعد ١/٧٩٤.

ثانيًا: حكم تقديم معمول المصدر الصريح عليه:

نص الدلائي على أن حكم المصدر الصريح في عدم جواز تقديم شيء من صلته عليه حكم الحرف المصدري[1]، وما ورد خلاف ذك فمبناه التأويل، بتقدير اسم محذوف، وذلك نحو قول الشاعر:

وبَعضُ الحِلْمِ عنْدَ الجَهْـ ـــلِ للذِّلةِ إذْعَانُ.

حيث تقدم معمول المصدر " للذِّلةِ" على المصدر " إذْعَان"، والأصل فيه عدم التقديم؛ لأن المصدر ضعيف في العمل فلا يعمل فيما قبله، والأولي فيه كما ذكر الدلائي أن الجار والمجرور معمول لمصدر المحذوف دل عليه المصدر المذكور، والتقدير: إذعان للذلة إذعان، ومن أيضًا قول الشاعر:

حَلَّتَ لِيَ الخَمْرُ وكنتُ امرأً عنْ شرْبِهَا فِي شُغلِ شَاغِلِ

والتقدير: وكنْتُ امرأً مشغولًا عن شربها شغل شاغلٍ، على أن العامل في المجرور محذوف يفسره المصدر المذكور.

[1]- المرجع السابق.

١١-علة بناء أسماء الإشارة

قال الدلائي: (خاتمة: اعتل سيبويه لبناء أسماء الإشارة بشدة توغلها في الإبهام، فضارعت بذلك الحروف، بدليل أن "مِنْ" تبعيضية مطلقًا، وأي شيء أردت به ذلك به ذلك أتيت بـ "مِنْ"، كما يُشار بذلك إلى كل موجود، وابن الطراوة: بعدم الافتقار على مسماها، ألم ترَّ أن "ذا" لا تقع إلا حال الإشارة غير لازمة لزوم "زيدٌ"، و " عمرو"، ورُدَّ: بلزوم عامة الصفات؛ لعدم إطلاق "ضاربٌ" مثلًا على من اتصف به إلا مادام متصفًا به)[١]

ظاهر كلام ابن مالك أن أسماء الإشارة كلها مبنية ماعدا "ذيْن" و"تَيْن" فهما معربتان، خلافًا لمن ذهب أن أسماء الإشارة كلها مبنية، كما هو مذهب ابن الحاجب، حيث قال:

(وهي مبنية كلها عند المحققين؛ لاحتياج معنى الإشارة كاحتياج المضمر إلى المتكلم والخطاب، وقال بعض الناس: أن المثنى معرب).[٢]

وعلل ابن مالك لبناء أسماء الإشارة بقوله: (وبُني اسم الإشارة؛ لتضمن معناها، أو لشبه الحرف وضعًا، وافتقارًا)[٣]، وذلك أن اسم الإشارة معنى من المعاني المؤداة بالحروف كالتنبيه، والاستفتاح، والترجي، والتشبيه، والنفي، والتمني، وغيرها من المعاني، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليه، إذ أن كل معنى يدخل الكلام أو الكلمة يُوضع له في الغالب حرف يدل عليه،

---

[١]- نتائج التحصيل ٩٠٠/١ (نص الدلائي مقتبس من كلام أبي حيان في التذييل والتكميل ٢١٥،٢١٦/١ "بتصرف يسير").

[٢]- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٧٩/١.

[٣]- شرح التسهيل ٢٤٤/١.

فلما تضمن اسم الإشارة معنى الحرف الذي كان ينبغي أن يُوضع بُني لتضمنه معنى الحرف المُتوهم[1].

وأما شبه الحرف وضعًا فهو ما وُضع منها على حرفين نحو "ذَا" و "ذِي"، وأشبهت الحرف بذلك، فبُنيت، وحملت البواقي عليه؛ لأنها فروع لها، أو كالفروع، نحو "هنا" وأخواتها، إذ قد يُستغنى عنها بـ"ذَا"، و"ذِي".

وأما شبه الحرف افتقارًا؛ فلأنها تحتاج في إبانة مسماه إلى قرينة رافعة لإبهامها، سواء كانت القرينة الإشارة الحسية، أو الوصف، نحو: هذا الرجل.

وبعد عرض الدلائي لعلة بناء أسماء الإشارة بالشرح والتحليل، ذيَّل باب اسم الإشارة بخاتمة نص فيها على آراء النحاة المخالفين له في علة بنائها، فذكر رأيين:

الرأي الأول: وهو قول سيبويه بأن أسماء الإشارة مبنية لشدة توغلها في الإبهام، فأشبهت الحروف؛ لأنها وضعت على أن يشار بها لكل شيء، ولا تخص شيئًا دون شيء، فصارت بمنزلة "مِنْ" متى أردت تبعيض أي شيء أدخلتها عليه، وبالرجوع لكتاب سيبويه وجدته يقول:(هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصة، وذلك: ذَا، وذِي، فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شيء، وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الأسماء، وصارت عندهم بمنزلة" لا" و"في" ونحوهما)[2]، فقوله" صارت بمنزلة

---

[1]- ينظر: شرح الكافية ٤٧١/٢،٤٧٢، التذييل ٢١٥/٣، المساعد ٢١٨/١

[2]- الكتاب٢٨٠/٣"بتصرف"، وينظر: التعليقة للفارسي٩٠/٣، ت: عوض حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، الأولى (١٤١٤-١٩٩٤)، شرح الكتاب للسيرافي ٧١/١، شرح الكتاب لابن الصفار ٢٠٥/١، التذييل٢١٥/٣.

"لا"، و"في" يعني أن هذه المبهمات، وإن كانت أسماء بمنزلة الحروف في أنها مبنية، كما أن الحروف مبنية، وإنما بُنيت؛ لأنها لزمت موضعًا واحدًا كما لزمت الحروف موضعًا واحدًا.[1]

ولو أمعنا النظر فيما علل به سيبويه لبناء أسماء الإشارة لوجدناه ليس ببعيد عما نص عليه ابن مالك، فإبهام الشيء يزول بما يتمم معناه بعده، وهو ما يتحقق في معنى الافتقار الذي هو احتياج الكلمة لما يُتم معناها ويكمله كاحتياج الحرف إلى متعلقه.

الرأي الثاني: وهو قول ابن الطراوة بأن أسماء الإشارة مبنية لعدم افتقارِ مُسمَّاها، وذلك أن "ذا" لا يقع إلا في حال الإشارة، ولا يلزم لزوم "زيد" و"عمرو" الذي ليس موضوعًا لمعنى، فيزول بزواله.

وهو مردود بما ورده الدلائي بأنه يلزم على قوله أنْ تُبنى الصفات أجمع؛ لأن ضاربًا لا يكون مطلقًا على من اتصف به إلا ما دام موصوفًا به موجودًا فيه ذلك الوصف، وبهذا ضعفه أبوحيان[2].

---

[1]- التعليقة ٣/٩٠.

٢- التذييل٣/٢١٦.

خاتمة

الحمد لله على توفيقه، وبعد هذه المسيرة الماتعة في دراسة "تذييل الدلائي على تسهيل الفوائد" في كتابه "نتائج التحصيل في شرح كتال التسهيل" خرجت الدراسة بعدة نتائج، أهمها:

١- اشتمل البحث على دراسة ست عشرة مسألة نحوية، بلغ عدد التنبيهات عشر تنبيهات، وست خاتمات.

٢- يُعد كتاب نتائج التحصيل في شرح التسهيل لابن مالك من أوفى الشروح وأوسعها، جمع فيها الدلائي آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين.

٣- تأثر الدلائي بشرَّاح التسهيل السابقين له، كأبي حيان، وابن عقيل، والدماميني، وناظر الجيش.

٤- أكثر الشارح النقل عن أبي حيان، فأغلب تنبيهات الدلائي وخاتمته مقتبسة من نص أبي حيان في التذييل والتكميل بتصرف يسير في النص.

٥- لم يقتصر الدلائي بالنقل عن أبي حيان، بل نقل_ أيضا_ عن ابن عقيل في موضع من الدراسة، وهو: محل "كيْت" من الإعراب.

٦- كان للدلائي إضافات نحوية انفرد بها عن شراح التسهيل السابقين له، كتعليقه على ابن مالك بتسمية علامات الإعراب والبناء أنواعًا دون تفريق.

٧- يُعد تذييل الدلائي لكل باب من أبواب التسهيل بخاتمة أو تنبيه إضافة لما ذكره ابن مالك في كتابيه التسهيل، فتضمنت فوائد كبيرة في الدرس النحوي.

٨- تذييل الدلائي على تسهيل الفوائد كان متنوع الفائدة، وبيانًا لما أغفله ابن مالك في كتابيه التسهيل، على النحو التالي:

- بيان حد من حدود النحو، نحو: حد النحو والكلمة، وحد الاسم.

- تكميل نقص بالتقسيم، نحو: بيان أوجه ما يتألف من الكلام.

- توضيح معنى، نحو: فائدة ضمير الفصل.

- توضح إعراب، نحو: محل "كيْت" من الإعراب.

- بيان لغة، نحو: اللغات الواردة في "اسم".

- بيان علة، نحو: علة جر الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو اقترن بالألف واللام.

- بيان أصل كلمة واشتقاقها، نحو: الخلاف في أصل (اسم) واشتقاقها.

- بيان رأي أغفله ابن مالك، نحو: تقديم معمول الصلة على الموصول.

- بيان رأي معارض له، نحو: علة بناء أسماء الإشارة، وأعرف المعارف.

- ذكر خلاف لم ينص عليه ابن مالك، نحو: الخلاف في حقيقة "كلا، وكلتا" ووزنيهما، والخلاف في

اشتقاق الاسم ووزنه.

- لم يقتصر تذييل الدلائي عل بيان ما أغفله ابن مالك بل كان تعليلًا لأسلوبه، نحو: تعليله لعدم بدأ باب

الكلام والكلم بتعريف حد النحو، وتعليله لتقديم الحديث عن الاسم قبل الفعل والحرف.

- كان تذييله على الكتاب ناقدًا له في بعض الأحيان، نحو: تعقبه له في حد الاسم، وتسمية علامات الإعراب والبناء أنواعًا دون التفريق بينهما.

- تمتع الدلائي بشخصية مستقلة في عرضه لآراء النحاة، فأحيانًا يؤيد بعض الآراء كموافقته لمذهب البصريين في اشتراطهم في الوصف الرافع لمستغنٍ به عن الخبر اعتماده على نفي وشبهه، وموافقته لهم في اشتقاق الاسم، وأحيانًا يستعرض الآراء دون أن يرجح أحدهما، كالخلاف في حقيقة "كلا"، و"كلتا".

ثبت المصادر والمراجع

١- أثر شرَّاح التسهيل في الجزء الأول من نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، رحمن فنيح العامري، اطروحة(ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بابل، العراق(٢٠١٥م).

٢- ارتشاف الضرب لأبي حيان، ت: رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة.

٣- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، ت: عبدالله علي، محسن سالم، ط: جامعة أم القرى، السعودية.

٤- أسرار العربية للأنباري، ت: فخر صالح، ط: دار الجيل، بيروت.

٥- إصلاح الخلل لابن السيد البطليموسي، ت: حمزة عبدالله، ط: الأولى (١٩٨٨).

٦- الأصول لابن السراج، ت: عبدالحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة (١٩٨٨).

٧- الأعلام للزركلي، ط: دار العلم للملايين (٢٠٠٢).

٨- أمالي ابن الحاجب، ت: فخر الدين قدارة، ط: دار الجيل، بيروت (١٤٨٩).

٩- الأمالي الشجرية لابن الشجري، ت: محمود الطناجي، ط: المدني، الأولى.

١٠- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، ت: زهير عبدالمحسن، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى (١٩٩٦).

١١- الانتصاف لابن مالك من أبي حيان في ضوء كتاب "نتائج التحصيل في شرح التسهيل" لأبي بكر المرابط، دراسة: محمد محمد فهمي عمر، اطروحة(ماجستير)، جامعة الأزهر، مصر(٢٠١٠م).

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ت: حسن محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣- أوضح المسالك لابن هشام، ت: محمد محي الدين، ط: دار الجيل، بيروت.

١٤- الإيضاح بشرح المقتصد، ت: كاظم بحر المرجان، ط: دار الرشيد للنشر، العراق(١٩٨٢م).

١٥- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ت: عادل أحمد، علي محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى (١٩٩٣م).

١٦- البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري، ت: فتحي أحمد، ط: جامعة أم القرى. الأولى(١٤٢٠هـ).

١٧- البسيط لابن أبي الربيع، ت: عبادة عبد الثبيتي، ط: دار الغرب الإسلامي.

١٨- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ت: علي البجاوي، ط: عيس الحلبي.

١٩- التبيين للعكبري، ت: عبدالرحمن سليمان، ط: العبيكان.

٢٠- ترشيح العلل في شرح الجمل للخوارزمي، ت: عادل محسن، ط: جامعة أم القرى، السعودية (١٩٩٨).

٢١- التصريح بمضمون التوضيح للأزهري، ت: عبدالفتاح بحيري، ط: الزهراء للإعلام العربي، الأولى.

٢٢- تعقب المرابط للدماميني في الجزء الأول من نتائج التحصيل، دراسة: صبحي عبدالحميد محمد، اطروحة(دكتوراه)، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر (٢٠٠١م).

٢٣- تعليق الفرائد للدماميني، ت: عبدالرحمن محمد، ط: الأولى (١٩٨٣).

٢٤- التعليقة للفارسي، ت: عوض حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

٢٥- تمهيد القواعد لناظر الجيش، ت: علي فاخر، جابر محمد، ط: دار السلام، مصر.

٢٦- توجيه اللمع لابن الخباز، ت: فايز دياب، ط: دار السلام، القاهرة، الأولى (٢٠٠٢).

٢٧- توضيح المقاصد للمرادي، ت: عبدالرحمن علي سليمان، ط: الكليات الأزهرية، مصر، الرابعة.

٢٨- حاشية الخضري، ت: محمود نصار، ط: دار إحياء الكتب، مصر.

٢٩- حاشية الصبان للأشموني، ط: دار إحياء الكتب العربية.

٣٠- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، المطبعة الوهبية (١٢٨٤هـ).

٣١- الدر المصون للسمين الحلبي، ت: أحمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.

٣٢- الدرس النحوي في نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي، عايد المسيحين، أطروحة(دكتوراه) كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن (١٠١٣م).

٣٣- ديوان الحارث بن حلزة، ت: مجيد طراد. ط: دار الجبل – بيروت.

٣٤- ديوان جرير، ط: دار بيروت للطباعة والنشر (١٩٨٦).

٣٥- ديوان لبيد بن ربيعة، ط: دار صادر، بيروت.

٣٦- روح المعاني للألوسي، ت: ماهر حبوش، ط: مؤسسة الرسالة.

٣٧- الروض الأنف في شرح غريب السير للسهيلي، ت: مجدي منصور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٨- شرح ابن عقيل، ت: محمد محي الدين، ط: دار الفكر، سوريا(١٤٠٥.١٩٨٥).

٣٩- شرح الأبيات المشكلة للفارسي، ت: محمود الطناجي، ط: مكتبة الخانجي، مصر، الأولى (١٩٨٨).

٤٠- شرح أشعار الهذليين، ت: عبد الستار أحمد محمود شاكر، ط: المدني.

٤١- شرح الألفية لابن معطى، ت: موسى الشوملي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى.

٤٢- شرح الألفية لابن الناظم، ت: محمد باسل، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.

٤٣- شرح الأنموذج في النحو للزمخشري، ت: حسني عبد الجليل، ط: مكتبة الآداب، القاهرة.

٤٤- شرح التسهيل لابن مالك، ت: محمد عبدالقادر، طارق السيد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى.

٤٥- شرح الجمل لابن خروف، ت: سلوى محمد، أطروحة (دكتوراه)، جامعة أم القرى، السعودية.

٤٦- شرح الجمل لابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح، مكتبة مشكاة الإسلامية.

٤٧- شرح الجمل لابن الفخار، ت: حماد محمد، أطروحة (دكتوراه)، جامعة أم القرى، السعودية.

٤٨- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ت: أحمد أمين، عبدالسلام هارون، ط: دار الجيل، بيروت، الأولى (١٩٩١).

٤٩- شرح شذور الذهب لابن هشام، ت: عبدالغني الدقر، ط: الشركة المتحدة، سوريا.

٥٠- شرح شواهد الإيضاح لابن بري، ت: عيد مصطفي، محمد مهدى ط: (١٤٠٥، ١٩٨٥).

٥١- شرح الكافية للرضي، ت: إيميل بديع، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٢- شرح الكافية في النحو لليمني، ت: نصار محمد، اطروحة (دكتوراه)، جامعة أم القرى، السعودية.

٥٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت: على محمد، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى (٢٠٠٠).

٥٤- شرح الكتاب لابن الصفار، ت: معيض مساعد، ط: الأولى (١٩٩٨).

٥٥- شرح الكتاب للسيرافي، ت: رمضان عبدالتواب، محمود فهمي، ط: الهيئة المصرية للكتاب (١٩٨٦).

٥٦- شرح اللمحة البدرية لأبي حيان، ت: صلاح راوي، ط: الثانية.

٥٧- شرح اللمع للأصفهاني، ت: إبراهيم محمد، ط: جامعة الإمام، السعودية.

٥٨- شرح اللمع لابن برهان، ت: فائز فارس، ط: السلسة التراثية، الأولى (١٩٨٤).

٥٩- شرح اللمع للواسطي، ت: رجب عثمان، ط: مكتبة الخانجي، بيروت.

٦٠- شرح المفصل لابن يعيش، ط: مكتبة المتنبي، القاهرة.

٦١- شفاء العليل للسلسيلي، ت: الشريف عبدالله، ط: جامعة أم القرى، السعودية، الأولى (١٩٨٦).

٦٢- الصحاح للجوهري، ت: أحمد عبد الغفور، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الرابعة.

٦٣- صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر للإفراني، ت: عبد المجيد خيالي، ط: مركز التراث الثقافي المغربي، المغرب، الأولى (٢٠٠٤).

٦٤- عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر، محمد باعلوي، مكتبة تريم الحديثة، مكتبة الإرشاد، الأولى (١٤٢٤هـ.٢٠٠٣م).

٦٥- علل النحو لابن الوراق، ت: محمد جاسم الدرويش، ط: مكتبة الرشد، الرياض، الأولى (١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).

٦٦- غيث النفع في القراءات السبع للصفاقسي، ت: محمد عبد القادر، ط: دار الكتب العلمية.

٦٧- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك لابن قاسم العزي، ت: محمد المبروك، ط١(١٤٠١هـ - ١٩٩١م).

٦٨- الفواكه الجنية للفاكهي، ت: محمود نصار. ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٩- القواعد والفوائد للثمانيني، ت:عبدالوهاب محمود، ط: الرسالة، مصر، الأولى (٢٠٠٣).

٧٠- الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع، ت: فيصل الحيفان، ط: مكتبة الرشيد، الرياض.

٧١- الكتاب لسيبويه، ت: عبدالسلام هارون، ط: دار الجيل- بيروت، الأولى (١٤١١-١٩٩١).

٧٢- كشف المشكل في النحو لليمني، ت: هادي عطية، ط: الإرشاد، بغداد (١٩٨٤).

٧٣- اللامات للزجاجي، ت: مازن المبارك، ط: دار الفكر، دمشق، الثانية (٩٨٥).

٧٤- لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر، بيروت، الأولى.

٧٥- ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج، ت: هدى محمود، ط: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر (١٩٧١).

٧٦- المرتجل لابن الخشاب، ت: علي صدر، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق.

٧٧- المساعد لابن عقيل، ت: محمد كامل، ط: دار الفكر، بيروت.

٧٨- المستوفي في النحو لابن الحكم الفرخان، ت: محمد بدوي المختون، ط: دار الثقافة العربية، القاهرة (١٩٨٧م)

٧٩- المصباح المنير للفيومي، ط: المكتبة العلمية، بيروت.

٨٠- معجم المؤلفين١٢١/١١، ط: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث (١٩٧٥م)

٨١- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إيميل يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٦م).

٨٢- المقتصد للجرجاني، ت: كاظم بحر، ط: دار الرشيد، العراق.

٨٣- المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق، ط: عالم الكتب.

٨٤- المقرب لابن عصفور، ت: أحمد الجواري، عبدالله الجبوري، ط: الأولى (١٩٧٢م).

٨٥- ملحة الإعراب للحريري، ط: دار السلام، مصر، الأولى (٢٠٠٥).

٨٦- الممتع في التصريف لابن عصفور، ت: فخرالدين قباوة، ط: دار المعرفة بيروت

٨٧- المنصف لابن جني، ط: دار إحياء التراث، مصر، الأولى (١٩٥٤).

٨٨- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني، ط: دار إحياء التراث، الأولى.

٨٩- منهجية المرابط الدلائي الاستشهادية في كتابه نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ميساء طه حماس، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق (٢٠١٢م)، ع٩٢، مج ٢١.

٩٠- موسوعة أعلام المغرب الفاسي، محمد حجي، المكتبة الوقفية، الثانية (٢٠٠٨م)

٩١- موصل النبيل ثريا إبراهيم، اطروحة (دكتوراه)، جامعة أم القرى، السعودية.

٩٢- نتائج التحصيل للدلائي، ت: مصطفى الصادق العربي، اطروحة (دكتوراه)، كلية اللغة العربية، القاهرة، جامعة الأزهر.

٩٣- نتائج التحصيل في شرح التسهيل لمحمد المرابط الدلائي الملقب بالصغير (ت ١٠٨٩ هـ) من بداية باب النداء إلى نهاية باب ما زيدت الميم في أوله: دراسة وتحقيق: علي سالم جمعة، اطروحة(ماجستير)، كلية الآداب والعلوم، جامعة المرقب، ليبيا (م٢٠١٥).

٩٤- النوادر في اللغة لأبى زيد الأنصاري، ت: محمد عبد القادر ط: دار الشروق، الأولى.

٩٥- هدية العارفين، اسماعيل باشا البغدادي، مؤسسة التاريخ العربي.

٩٦- همع الهوامع للسيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية، مصر.

الفهارس

أولًا: فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الآية
﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾	البقرة	١٨٤
﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا﴾	الإسراء	٢٣
﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾	الكهف	٣٣
﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ * وأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾	النجم	٤٣– ٤٤
﴿وأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَى * وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَىٰ﴾	النجم	٤٨ – ٤٩
﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾	الكوثر	٣

ثانيًا: فهرس الشواهد الشعرية

البيت	البحر	القائل
يَا للرِّجَالِ لِيَومِ الأَرْبِعَاءِ أمَّا يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لي بَعدَ النُّهي طَرَبا	البسيط	عبد الله بن مسلم الهذلي
كِلاَهُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَينَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِى	البسيط	للفرزدق
فَي كِلْتَ رِجْلَيهاَ سُلاَمَى وَاحِدةً كِلْتَاهُمْا مَقْرونَةٌ بِزَائِدَةٍ	الرجز	مجهول القائل
إنَّ المَنِيَّةَ والحُتُوفَ كِلاهُمَا يُوفِي المَنِيَّةَ يَرْقُبَان سوَادِي.	الكامل	الأسود بن يعفر
وَلَقدْ جَنَيْتُك أَكْمؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقدْ نَهَيْتُك عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ	الكامل	مجهول القائل
خَبِيرُ بَنُو لهْبٍ، فَلا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِي إِذَا الطِّيْرُ مَرَّتِ.	الطويل	مجهول القائل
خَلِيليَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا إِذَا لمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ	الطويل	مجهول القائل
والله أَسْمَاكَ سُمْى مُبَاركًا آثرك الله بِه إيثَارگًا .	الرجز	مجهول القائل
فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْد النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المُثَوَّبُ قَالَ: يَالَا	الوافر	زهير الضبي
حَلَّتَ لِيَ الخَمْرُ وكنتُ امْرأً عنْ شُرْبِهَا فِي شُغلِ شَاغِلِ	السريع	إمرئ القيس

كِـلا يَـوْمَـيّ أُمَـامَـةَ يَـوْمُ صَدْقٍ وَإِنْ لَـمْ تَـأْتِـهَا إِلَّا لِمَامـا	الوافر	جرير
فَـغَـدَت كِـلا الفَـرْجَيـنِ تَـحْـسَبُ أنَّه مـوْلى المَـخَـافـةِ خَـلْفُـهـا وأَمـامُـهـا	الكامل	لبيد بن ربيعة
وعاقُبًا أَعْجَبنَا مُقدِّمُه يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سُمُهْ	الرجز	مجهول القائل
باسْمِ الذِي فِي كُلِّ سُورةٍ سُمِهْ قَدْ وَرَدَتْ عَلى طَرِيقٍ تعلَمُهْ	الرجز	مجهول القائل
فَمَا بَـاسطٌ خَيْرًا ولا دَافـعٌ أَذَى مِـنْ النَّـاسِ إلا أَنْـتُـم آل دَارِمِ	الطويل	مجهول القائل
وبَـعـضُ الحِلْمِ عنْـدَ الجَـهْـ ـــلِ لـلـذِّلـةِ إِذْعَـانُ	الهزج	سهل بن شيبان الزماني